



السعي لتحقيق الأمن:
استطلاع للرأي العام في ليبيا

نوفمبر 2013

JMW Consulting



جدول المحتويات

1	1 شكر وتقدير
2	2 الملخص التنفيذي
4	3 السياق السياسي
6	4 الاتجاه الوطني
13	5 أداء المؤتمر الوطني العام
16	6 الأحزاب والقادة السياسيين
28	7 وضع دستور جديد
34	8 المرأة
39	9 المجموعات المسلحة

1 شكر وتقدير

لم يكن من الممكن إجراء هذه الدراسة والتقارير دون جهود فريق من الأفراد المتفانين والمجتهدين. نود أن نذكر على وجه الخصوص مساهمات ليندسي بنستيد من جامعة ولاية بورتلاند؛ وإلين لاست من جامعة يال؛ ونضال السويحلي من شركة ديوان لبحوث السوق؛ وكارلو بيندا، ونيكولاس كولينز، وتوشيرو باوم من المعهد الديمقراطي الوطني وأندرياس بانج، الكسندر كجايروم، لاين فلاي بيدرسن، غوستاف نيدرغارد، ياسمين اباي جنسن، وياكوب ويتشمان من شركة JMW للإستشارات.

صورة الغلاف - رجل في غات (أنكوتا أبوردان - 2013)

2 الملخص التنفيذي

في حين تمر ليبيا بعملية انتقال سياسية، بدأت في أعقاب الإطاحة بمعمر القذافي في عام 2011، يجري المعهد الوطني الديمقراطي (NDI) وشركة JMW للاستشارات سلسلة من استطلاعات الرأي العام الوطني بتمويل من وزارة الشؤون الخارجية في الدنمارك. وقد صممت هذه الاستطلاعات لتقييم المواقف الليبية تجاه المرحلة الانتقالية، وثقة المواطن بالقادة السياسيين وبالمؤسسات التي أنشأت حديثاً، ولاستطلاع الآراء حول مجموعة من القضايا التي تواجه البلاد. تجري شركة الديوان لأبحاث السوق، وهي شركة لقياس الرأي العام مقرها في طرابلس- ليبيا هذه الدراسات بالتعاون مع شركة JMW للاستشارات. يستخدم المعهد الديمقراطي الوطني نتائج الاستطلاع كجزء من برنامج أوسع لدعم تطوير الأحزاب السياسية الليبية الديمقراطية والتمثيلية.

يحتوي التقرير أدناه النتائج المستخلصة من الاستطلاع الثاني، الذي أجرى على الصعيد الوطني من 10 الى 30 سبتمبر 2013. تجمع هذه الاستنتاجات نتائج مقابلات وجها لوجه مع 1200 مشارك ليبي. وقد تم اختيار المشاركين عشوائياً من خلال أخذ العينات بأسلوب الأرجحية نسبة للحجم، وأجريت المقابلات معهم في دوائر ليبيا الـ 13.¹

تُفصّل هذه الدراسة آراء المواطنين الليبيين "على مجموعة واسعة من الموضوعات، بما في ذلك: الوضع الحالي والتوجه الوطني، وأداء المؤسسات المنتخبة؛ الوعي وتصورات الأحزاب السياسية، وإجراء انتخابات لهيئة صياغة الدستور، والعملية الدستورية ومضمون الدستور، ووضع المرأة، والأمن، بما في ذلك المواقف تجاه الميليشيات. ويتضمن التقرير أيضاً مقارنات مع نتائج الاستطلاع الأول في هذه السلسلة، الذي أجري في شهر مايو 2013. تسفر النتائج عن العديد من المواضيع واسعة النطاق حول وجهات النظر الليبية:

1. الليبيون قلقون على نحو متزايد بشأن توجه البلاد. مع ازدياد نسبة المستطلعين الذين يصفون أنفسهم بأنهم متشائمون بين مايو وسبتمبر 2013، لا تزال أغلبية (61 في المئة) متفائلة. يعتقد الليبيون أن الجهود الرامية إلى نزع سلاح الميليشيات وتعزيز الاستقرار السياسي، وضمان الأمن الشخصي هي أهم المهام التي تواجه البلاد. على الرغم من المخاوف المتزايدة، يواصل الليبيون دعم الديمقراطية بقوة، يعتقد 85 في المئة من الليبيين أن الديمقراطية هي أفضل شكل من أشكال الحكم.

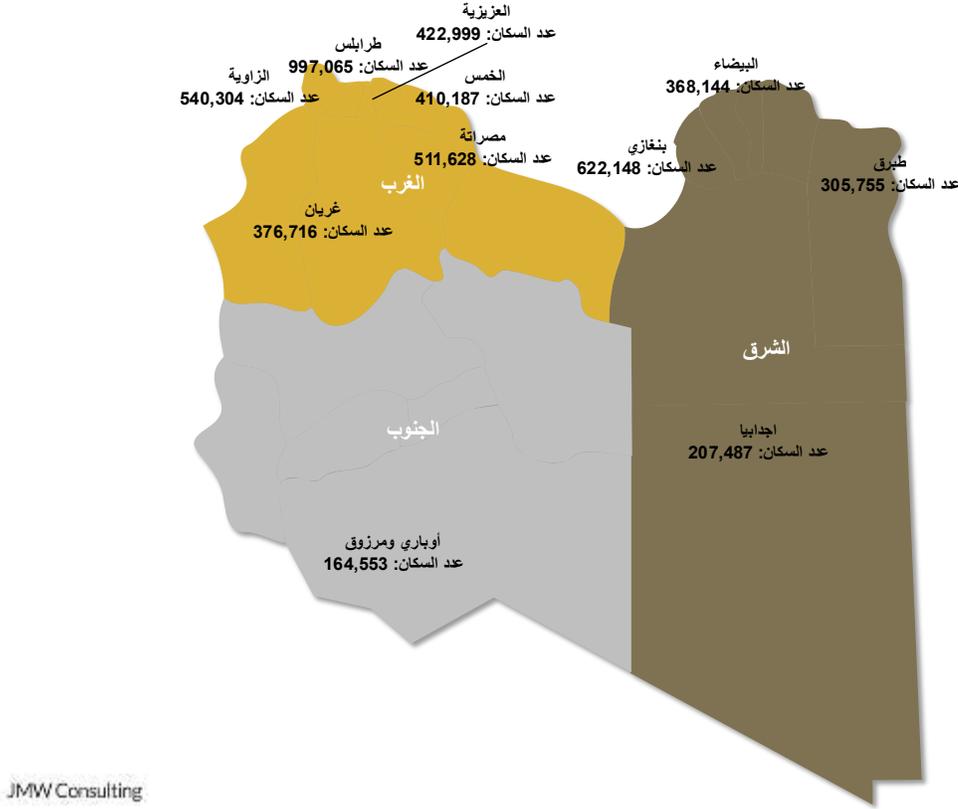
2. يظهر الليبيون عدم رضا متزايد عن أداء المؤتمر الوطني العام. يصف 60 في المئة من الليبيين الآن أداء المؤتمر الوطني العام بأنه ضعيف. انخفض تقييم الرضى على المؤتمر بنسبة 23 نقطة مقارنة مع نتائج استطلاع مايو 2013. يضع الليبيون أهمية كبيرة على جهود أعضاء المؤتمر الوطني العام لحل الصراع ولإشراك المواطنين بشكل مباشر.

¹ يستند أخذ العينات على بيانات التعداد من عام 2006.

3. ينظر الليبيون الى الأحزاب السياسية بسلبية متزايدة. يعتقد 44 في المئة من الليبيون الآن بأن الأحزاب ليست ضرورية للديمقراطية. وبالمثل، انخفضت نسبة التأييد لكل من الأحزاب السياسية والقادة السياسيين بشكل حاد من مايو الى سبتمبر 2013. حين يتعلق الأمر بأي حزب سيدعمون في الانتخابات، يواصل الليبيون تحديد العوامل السياسية كهوية الحزب وبرامجه وأداءه - بأنها أكثر أهمية من العلاقات المحلية أو القبلية.
4. يأمل الليبيون أن تتألف هيئة صياغة الدستور من خبراء قانونيين وممثلي عن المجتمع المدني، وليس من قادة قبليين أو من أحزاب سياسية. يدعم غالبية الليبيون الحصص التي تخصص مقاعد للنساء والمكونات الثقافية في الهيئة. ينوي 60 في المئة من الليبيين التصويت في انتخابات هيئة صياغة الدستور، ويسعون الى انتخاب مرشحين ذوي خبرة قانونية والتزام قوي بحماية حقوق الإنسان في الدستور.
5. يعتقد الليبيون أنه يجب أن تلعب المرأة دوراً أكبر في السياسة. يشعر 71 في المئة من الليبيين أن درجة مشاركة المرأة في العملية السياسية لم تصل بعد إلى مستوى مرضى. تعتقد الأغلبية أن حصص مماثلة لتلك التي اعتمدت في انتخابات المؤتمر الوطني العام يجب تطبيقها لضمان تمثيل المرأة في السلطة التشريعية الوطنية في المستقبل.
6. للغالبية العظمى من الليبيون تصورات سلبية عن الميليشيات التي لا تخضع لمساءلة سلطة الحكومة. من المرجح أن يتقبل الليبيون المجموعات التي شكلت لمحاربة القذافي في عام 2011 مقارنة بتلك التي تم إنشاؤها بعد سقوط النظام السابق. يدعم الليبيون نزع سلاح هذه المجموعات، كما تدعم الغالبية العظمى تجريم الأسلحة النارية من جانب القانون باعتباره وسيلة فعالة للقيام بذلك.

3 السياق السياسي

الرسم 1: خريطة ليبيا



JMW Consulting

في أعقاب الانتفاضة الشعبية التي أدت إلى الإطاحة بنظام القذافي، أصدرت الحكومة الليبية المؤقتة والمجلس الوطني الانتقالي "الإعلان الدستوري" في أغسطس 2011، الذي تضمن جدولاً زمنياً لإجراء الانتخابات وصياغة دستور جديد. في 7 يوليو 2012، انتخب الليبيون 200 عضو في المؤتمر الوطني العام، وهو مجلس تشريعي أولي حل محل المجلس الوطني الانتقالي المكلف بالإشراف على عملية صياغة الدستور. في شهر مارس عام 2013، عدل المؤتمر الوطني العام الإعلان الدستوري لتوفير انتخاب شعبي لهيئة صياغة الدستور المؤلفة من 60 عضواً بدلاً من تعيينها من قبل المؤتمر الوطني العام. في وقت لاحق، وافق المؤتمر الوطني العام على قانون انتخابي في يوليو 2013 لانتخابات هيئة صياغة الدستور وعلى نظام ترشيح على أساس الفرد، عوضاً عن أساس حزبي. يحتفظ القانون بستة مقاعد (10% من المجموع) للنساء، ومقعدين إضافيين لكل من المكونات الثقافية الرئيسية في ليبيا: الأمازيغ، التبو، والطوارق.

أجري هذا الاستطلاع بين 10 و 30 سبتمبر 2013، بعد عام من تولي المؤتمر الوطني العام للحكم بقليل، وقبل أيام قليلة من انطلاق تسجيل المرشحين لانتخابات هيئة صياغة الدستور. في منتصف سبتمبر، عطلت عمال النفط المضربين إنتاج النفط في ليبيا، واحتلت الميليشيات في الشرق مرافق شحن البترول. عطلت سرقة الأسلاك الكهربائية وخفض إمدادات المياه الرئيسية في البلاد من قبل مجموعة مسلحة هذه المرافق

في العديد من المدن الساحلية في ليبيا، وذلك في بداية فترة إجراء الاستطلاع. منتقداً عجز الحكومة عن التصدي لهذه التحديات وعن تحسين الوضع الأمني، دعا حزب العدالة والبناء الإسلامي إلى استقالة رئيس الوزراء علي زيدان.

كان انعدام الأمن متفشياً خلال فترة الاستطلاع، مع اغتيال عناصر الأمن والمسؤولين العسكريين في بنغازي، وانفجار سيارة مفخخة في مبنى وزارة الخارجية في بنغازي، ومحاولة تفجير سيارة ملغومة في مبنى وزارة الخارجية في طرابلس، وعمليات السطو المسلح على الدبلوماسيين في طرابلس، واشتباكات عرقية بين القبائل العربية والتبو في منطقة سبها الجنوبية. لم تكن قوات الجيش والشرطة الوطنية الضعيفة في ليبيا قادرة على منع الميليشيات المسلحة من بسط سيطرتها على أجزاء عديدة من البلاد.

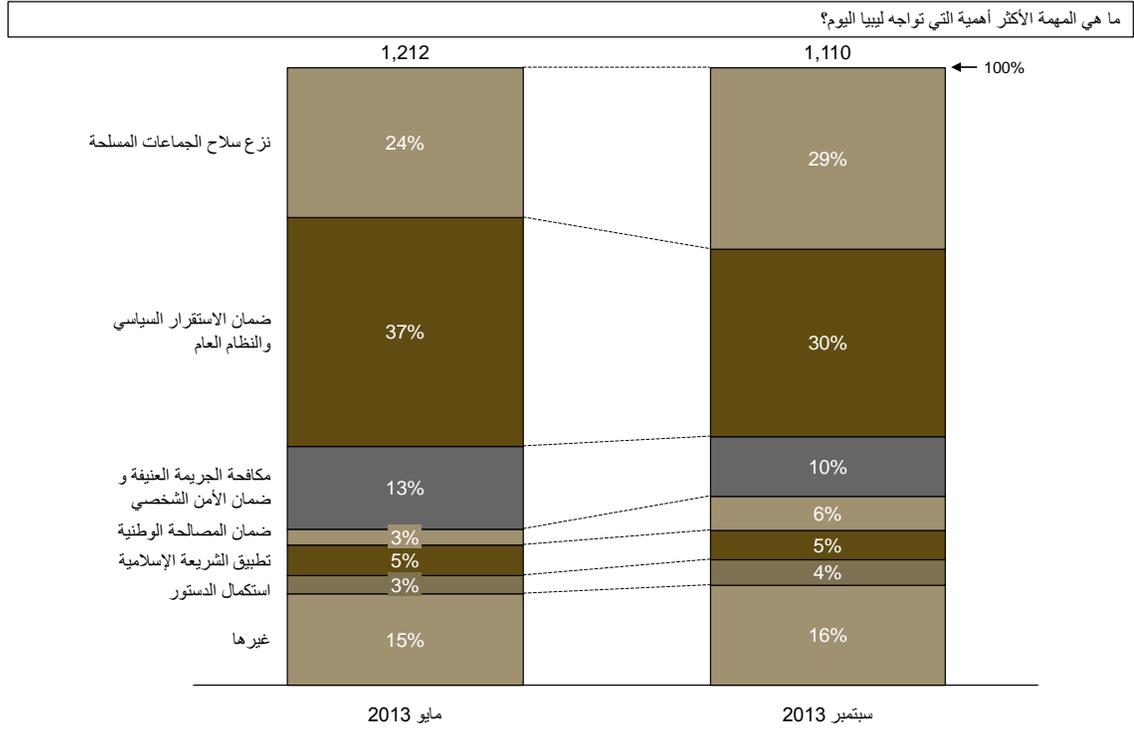
4 الاتجاه الوطني

ملخص:

- مشابهاً لاستطلاع مايو 2013، يرى الليبيون أن الجهود المبذولة لنزع سلاح الميليشيات وتعزيز الاستقرار السياسي، وضمان الأمن الشخصي هي من أهم المهام التي تواجه البلاد.
- في حين أن الليبيين متشائمون بشكل متزايد حول اتجاه البلاد، لا تزال الأغلبية متفائلة.
- يعتقد 41 في المئة من الليبيين أن البلد هو أسوأ حالاً مما كان عليه قبل الثورة، ولكن يتوقع 65 في المئة أنه بعد ثلاث سنوات من الآن، سيكون الوضع في ليبيا أفضل حالاً مما كان عليه قبل الثورة.
- تواصل أغلبية كبيرة من الليبيين بدعم الديمقراطية، يعتقد 85 في المئة أن الديمقراطية هي أفضل شكل من أشكال الحكم.

يقيم هذا القسم آراء الليبيين بشأن الحالة التي تواجه البلاد، وبشأن التوقعات المستقبلية. يواصل الأمن بتمثيل الأولوية القصوى للمواطنين، وذلك تمثيلاً مع نتائج شهر مايو 2013. يشعر 30 في المئة من الليبيين بأن أهم التحديات التي تواجه البلاد هي ضمان الاستقرار السياسي والنظام العام، بينما تعطي أولوية مساوية لجهود نزع سلاح الميليشيات. لم تتغير هذه الأرقام بشكل كبير منذ مايو 2013. في كلتا الحالتين، ينظر إلى الأولويات الأخرى المتعلقة بالاقتصاد والدين، أو بمخاوف سياسية مثل صياغة الدستور أو المصالحة الوطنية بشكل أقل شيوعاً كالمهمة الأكثر أهمية التي تواجه البلاد.

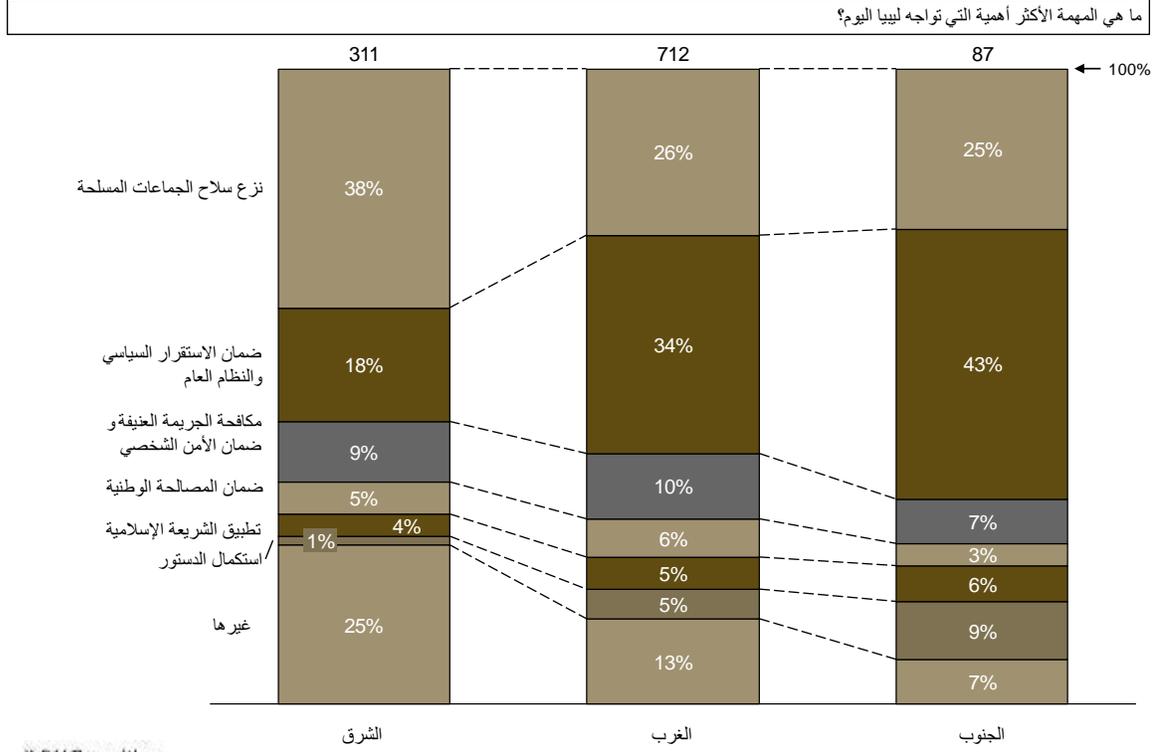
الرسم 2: يواصل الليبيون إعطاء الأولوية إلى نزع سلاح الميليشيات وضمن الاستقرار السياسي والنظام العام.



JMW Consulting

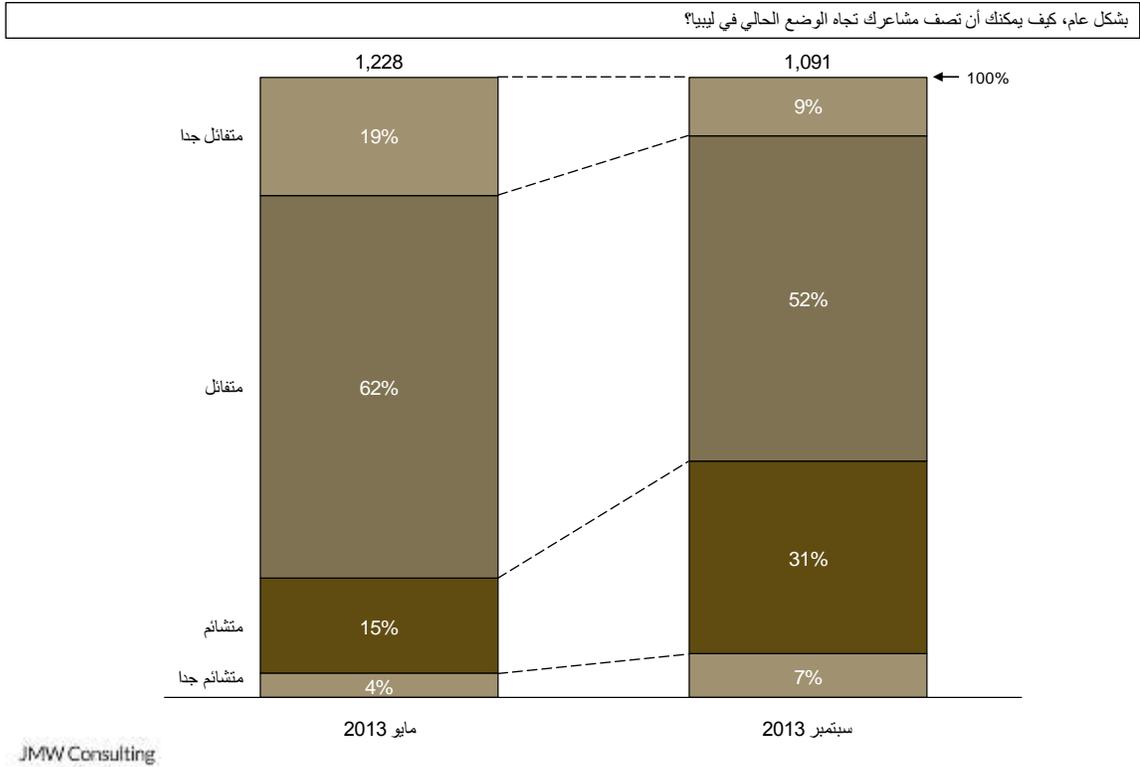
يختلف ترتيب الليبيين للأولويات الوطنية بحسب المنطقة. يضع المشاركون من الشرق أهمية أكبر لضرورة نزع سلاح الميليشيات، بينما في الغرب والجنوب، ينظر الى الاستقرار السياسي والنظام العام باعتباره أولوية أعلى.

الرسم 3: جنوب وغرب ليبيا أقل قلقاً نسبياً بشأن نزع سلاح المجموعات المسلحة.



عموماً، يبقى المشاركون متفائلون حول الوضع الراهن في ليبيا، على الرغم من أن التشاؤم يتزايد. انخفضت نسبة الليبيين الذين يصفون أنفسهم بأنهم "متفائلون جداً" أو "متفائلون" بنسبة 20 في المئة في الفترة الممتدة من مايو الى سبتمبر، في حين تضاعفت حصة المستطلعين المتشائمين لتصل إلى 31 في المئة في سبتمبر.

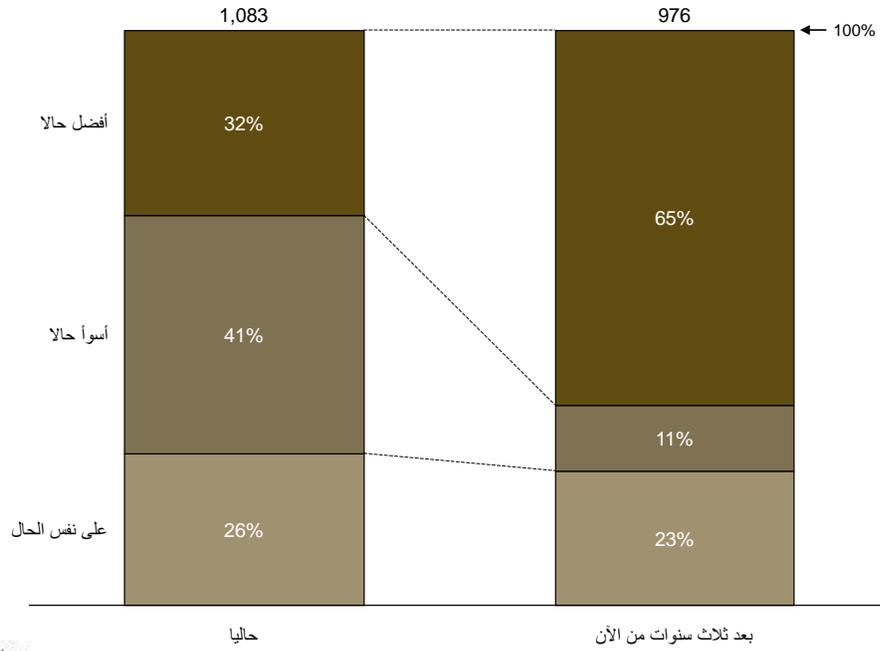
الرسم 4: أعرب الليبيون عن تشاؤم متزايد، على الرغم من أن الأغلبية لا تزال متفائلة.



على الرغم من التشاؤم المتزايد بشأن الوضع الحالي الذي يواجه ليبيا، يبقى المشاركون متفائلون حيال المستقبل. يشعر 41 في المائة من المستطلعين بأن ليبيا هي أسوأ حالاً الآن مما كانت عليه قبل ثورة 2011، في حين يعتقد 32 في المائة أن البلد أفضل حالاً. عندما طلب منهم تصوّر كيف ستقارن السنوات الثلاث المقبلة من الآن بالفترة ما قبل الثورة، توقع 65 في المائة من المشاركين أن ليبيا ستكون أفضل حالاً، توقع 11 في المائة فقط أن البلاد ستكون أسوأ حالاً بعد ثلاث سنوات.

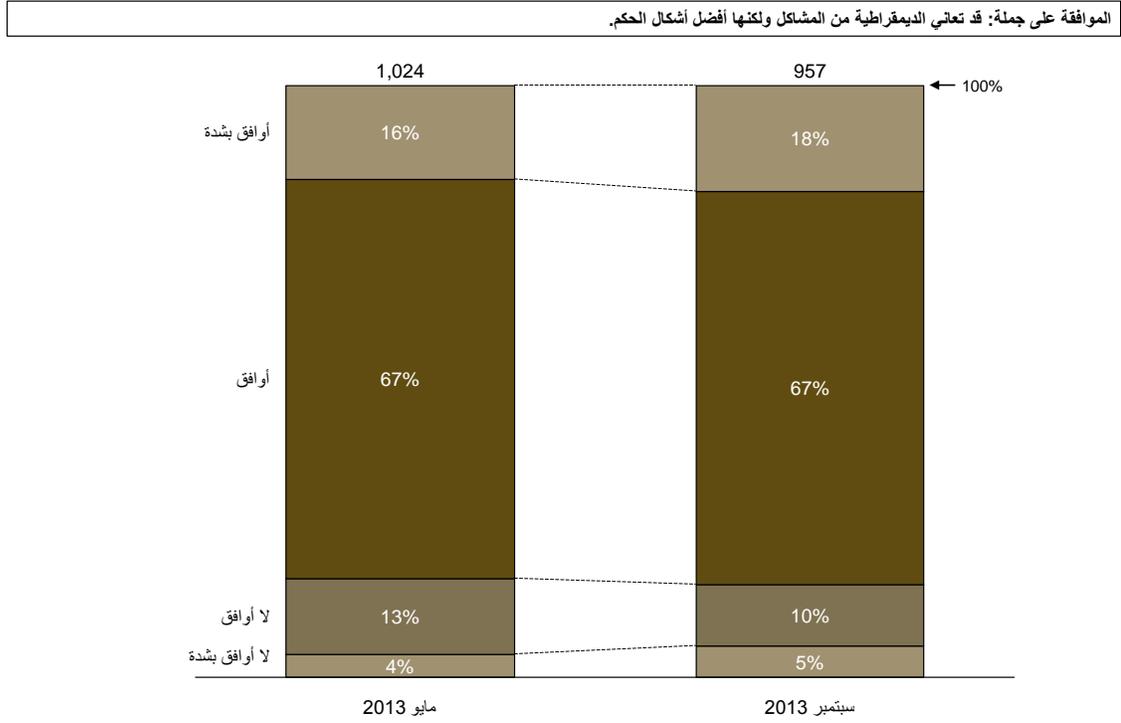
الرسم 5: 41 في المائة من الليبيين يعتقدون أن البلد الآن أسوأ حالا مما كان عليه قبل ثورة 2011، ولكن الغالبية يتوقعون تحسينات خلال فترة ثلاث سنوات.

هل تعتقد أن ليبيا أفضل حالاً، أسوأ حالاً، أو على نفس الحال الذي كانت عليه قبل الثورة في عام 2011؟
هل تعتقد أن الوضع في ليبيا في السنين الثلاث القادمة سيكون أفضل، أو أسوأ، أو على نفس الحال قبل ثورة عام 2011؟



لم يضعف تزايد التشاؤم والانشغال بالقضايا الأمنية من دعم الليبيين العميق لنظام سياسي ديمقراطي. يرى 85 في المئة من الليبيين أن الديمقراطية، على الرغم من عيوبها، هي أفضل شكل من أشكال الحكومة. إيمان الليبيين بالديمقراطية جدير بالذكر بالنظر إلى أن رضاهم عن القادة والمؤسسات الحاليين انخفض بشكل ملحوظ من مايو إلى سبتمبر 2013.

الرسم 6: 85 في المئة من الليبيين يعتقدون أن الديمقراطية هي أفضل شكل من أشكال الحكومة.

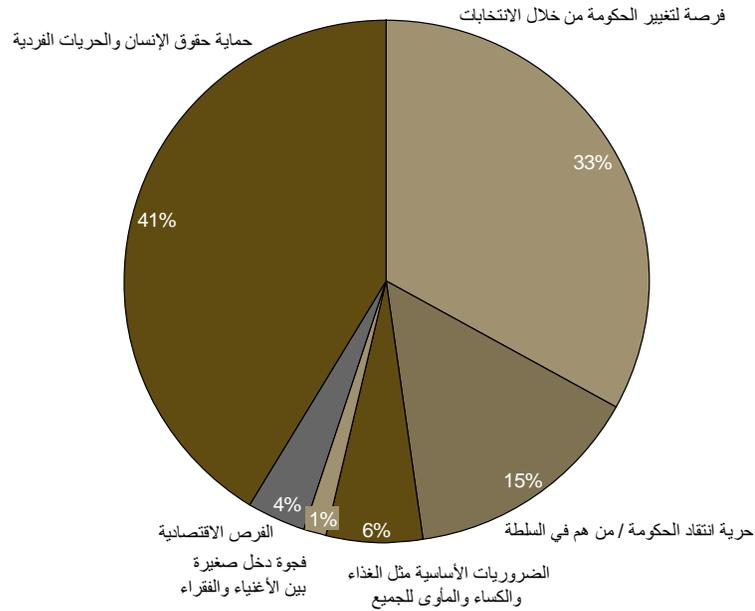


JMW Consulting

مشابهاً لاستطلاع مايو، وفقاً لليبين إن أهم خصائص الديمقراطية متعلقة بالحقوق السياسية: يعتقد 41 في المئة أن السمة الأكثر أهمية هي حماية حقوق الإنسان والحريات، في حين يعتقد 33 في المئة أن الفرصة لتغيير الحكومة من خلال الانتخابات هي الأهم. يرى 11 في المئة فقط من الليبين أن أهم ميزات الديمقراطية هي ذات طابع اقتصادي (إنتاج الفرص الاقتصادية، والحد من عدم المساواة في الدخل، وتوفير فرص الحصول على ضروريات الحياة الأساسية).

الرسم 7: يوصف الليبيون الديمقراطية عن طريق حماية حقوق الإنسان والحريات الفردية، والانتخابات، وحرية انتقاد المسؤولين في السلطة.

إذا كان عليك اختيار أمر واحد فقط، ماذا تختار كأهم ما يميز الديمقراطية؟



JMW Consulting

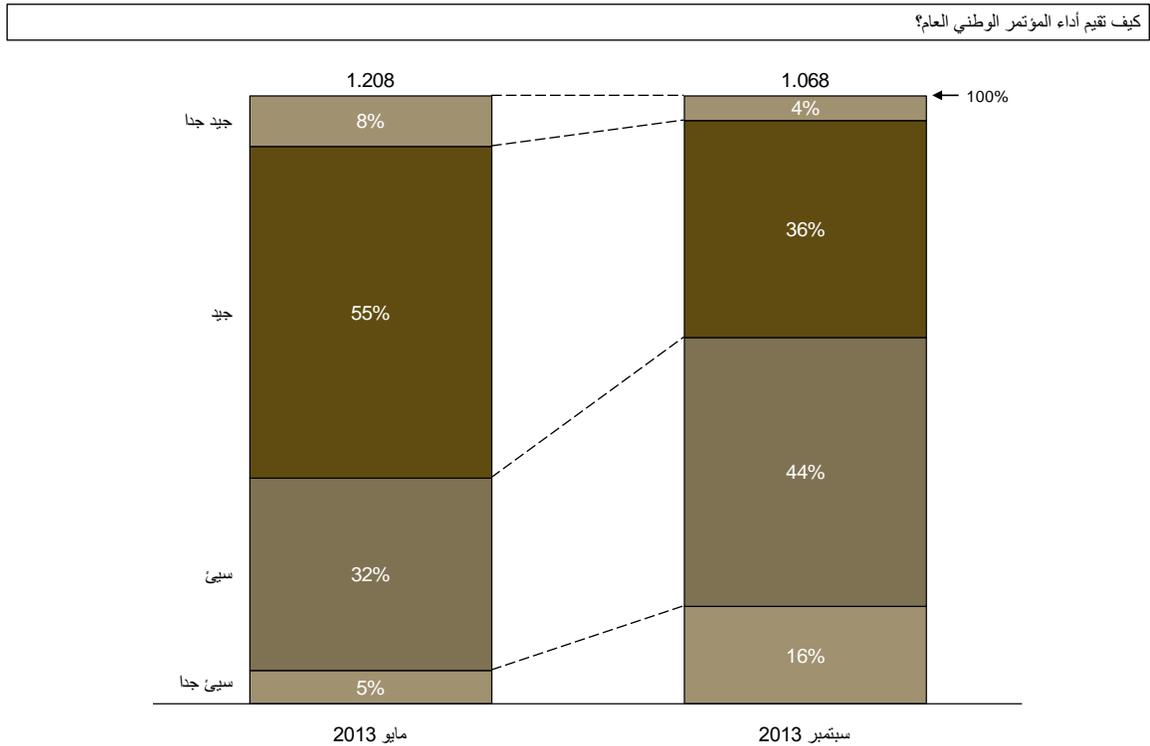
5 أداء المؤتمر الوطني العام

ملخص:

- على نقيض بيانات استطلاع شهر مايو 2013، يرى غالبية الليبيين الآن أن أداء المؤتمر الوطني العام ضعيف.
- يقيم الليبيون في الشرق والجنوب أداء المؤتمر الوطني العام بنقد أعلى قليلاً مقارنة بالليبيين في الغرب.

تدهورت تصورات الليبيين لأداء المؤتمر الوطني العام من مايو إلى سبتمبر 2013. انخفضت حصة المستطلعين الذين صنفوا أداء المؤتمر الوطني العام بأنه إما "جيد أو جيد جداً" من 63 في المئة في مايو إلى 40 في المئة في سبتمبر. ارتفعت نسبة الليبيين الذين يصفون أداء المؤتمر الوطني العام بأنه "سيئ أو سيئ جداً" من 37 إلى 60 في المئة. كما تضاعف عدد الليبيين الذين وصفوا أداء المؤتمر الوطني العام بأنه سيئ للغاية بأكثر من ثلاثة أضعاف من شهر مايو إلى سبتمبر.

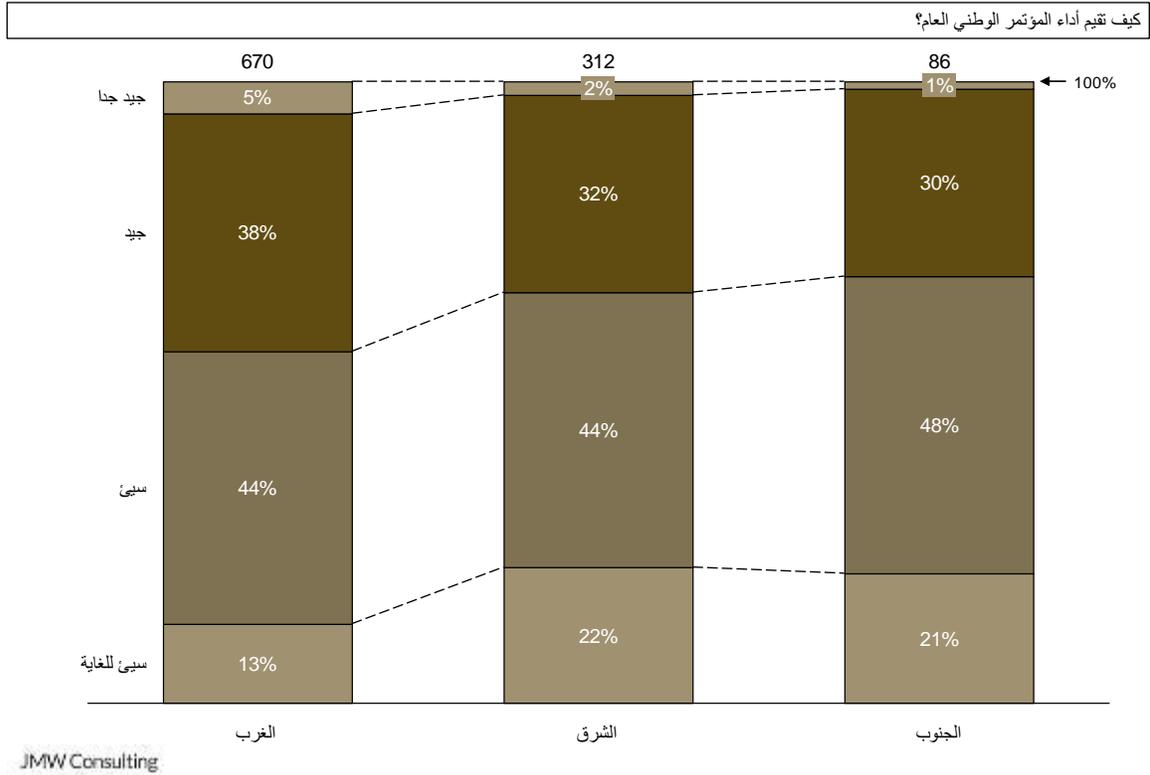
الرسم 8: الليبيون غير راضون بشكل متزايد عن أداء المؤتمر الوطني العام.



JMW Consulting

المستطلعين من غرب ليبيا هم أكثر عرضة لتقييم أداء المؤتمر الوطني العام كإيجابي مقارنة بأولئك الموجودون في الشرق والجنوب.

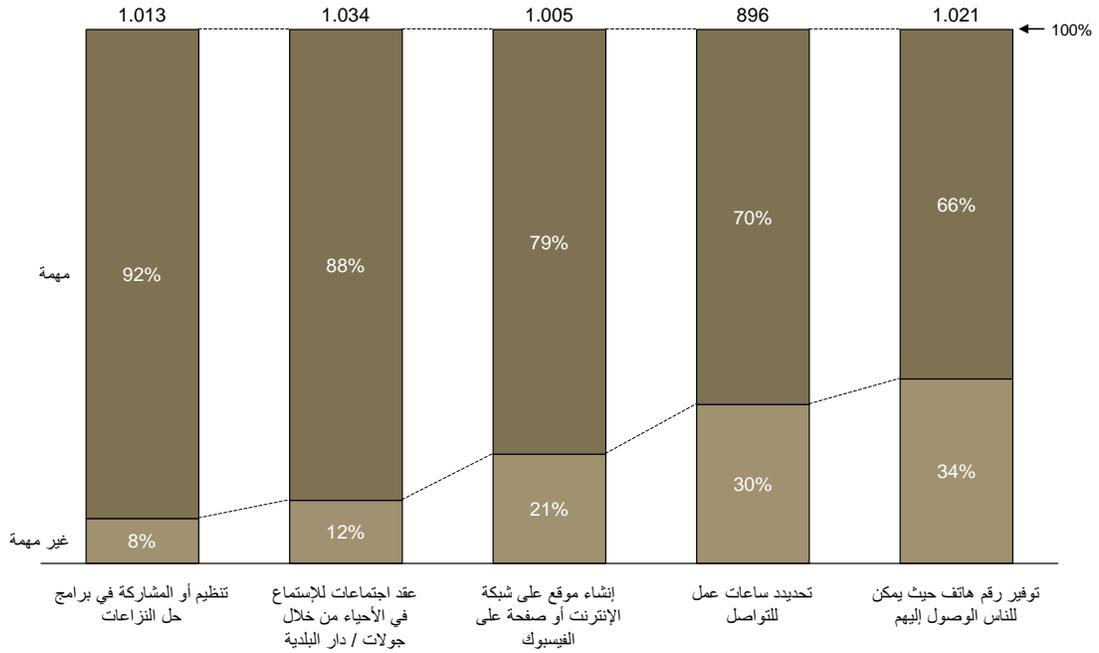
الرسم 9: يثير أداء المؤتمر الوطني العام وجهات نظر أكثر إيجابية بقليل في غرب ليبيا.



عندما طلب منهم ترتيب أهمية الإجراءات المحتملة التي يمكن أن يقوم بها في المؤتمر الوطني العام، وضع الليبيون أولوية عالية لحل النزاعات وللتفاعل المباشر بين الأعضاء والجمهور. تعتبر الإجراءات الرامية إلى جعل الوصول إلى أعضاء المؤتمر الوطني العام أكثر يسرا، سواء من خلال الفيسبوك، أو ساعات العمل، أو عن طريق الهاتف، أيضاً مهمة بالنسبة لأغلبية المستطلعين.

الرسم 10: يقدر الناخبون جهود أعضاء المؤتمر الوطني العام "لتشجيع حل النزاعات وإشراك المواطنين بشكل مباشر".

هذه لائحة من الإجراءات التي يمكن أن يتخذها أعضاء المؤتمر الوطني العام. من فضلك قل لي إذا كنت تعتقد أن هذه إجراءات مهمة أو غير مهمة.

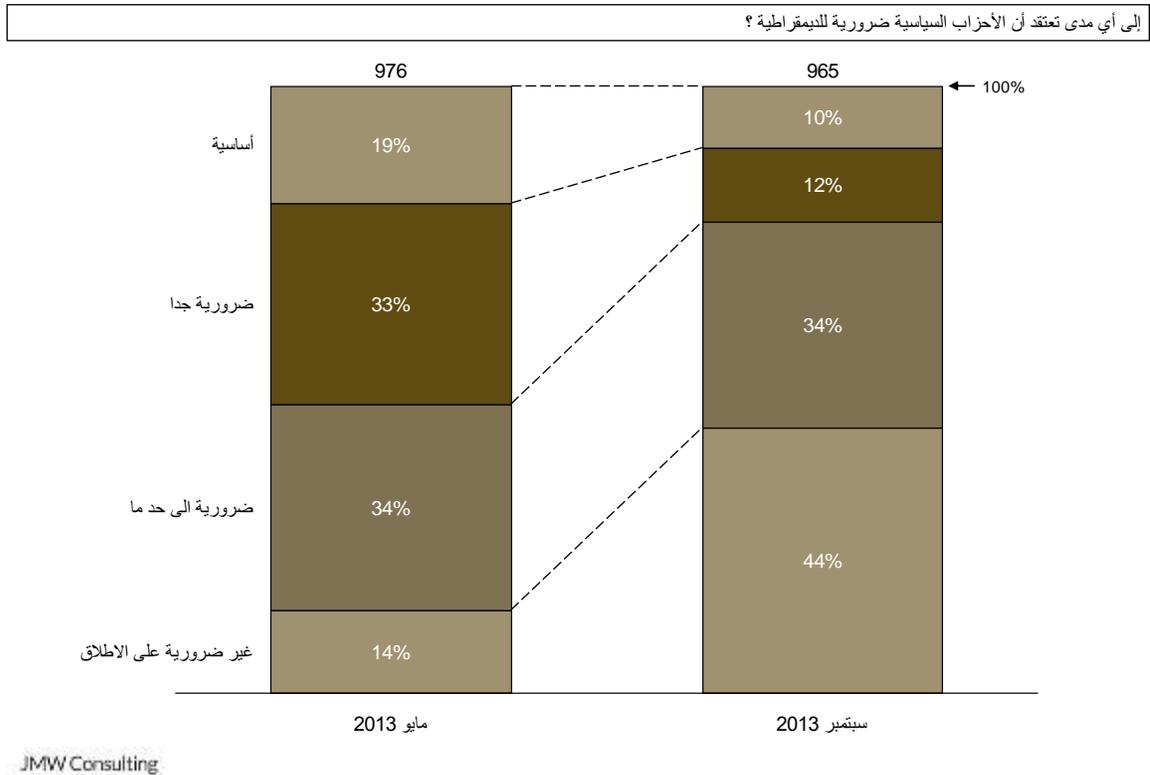


6 الأحزاب والقادة السياسيين

ملخص:

- يرى الليبيون الأحزاب السياسية بسلبية متزايدة؛ يعتقد 44 في المئة من المستطلعين أن الأحزاب ليست ضرورية للديمقراطية.
- انخفضت نسبة التأييد للأحزاب، حافظ تحالف القوى الوطنية فقط على أفضلية إيجابية. تقول أغلبية قوية من الناخبين المحتملين الليبيين انهم سيدعمون تحالف القوى الوطنية في انتخابات مقبلة.
- عند المقارنة بين القادة السياسيين، يتلقى رئيس المجلس الوطني الانتقالي السابق مصطفى عبد الجليل أكبر قدر من الدعم، يليه رئيس الوزراء المؤقت السابق محمود جبريل.
- انخفضت أفضلية جميع القادة السياسيين ما بين مايو وسبتمبر، وخصوصاً رئيس الوزراء علي زيدان، الذي انخفضت أفضليته 51 نقطة مئوية على مدى فترة أربعة أشهر.

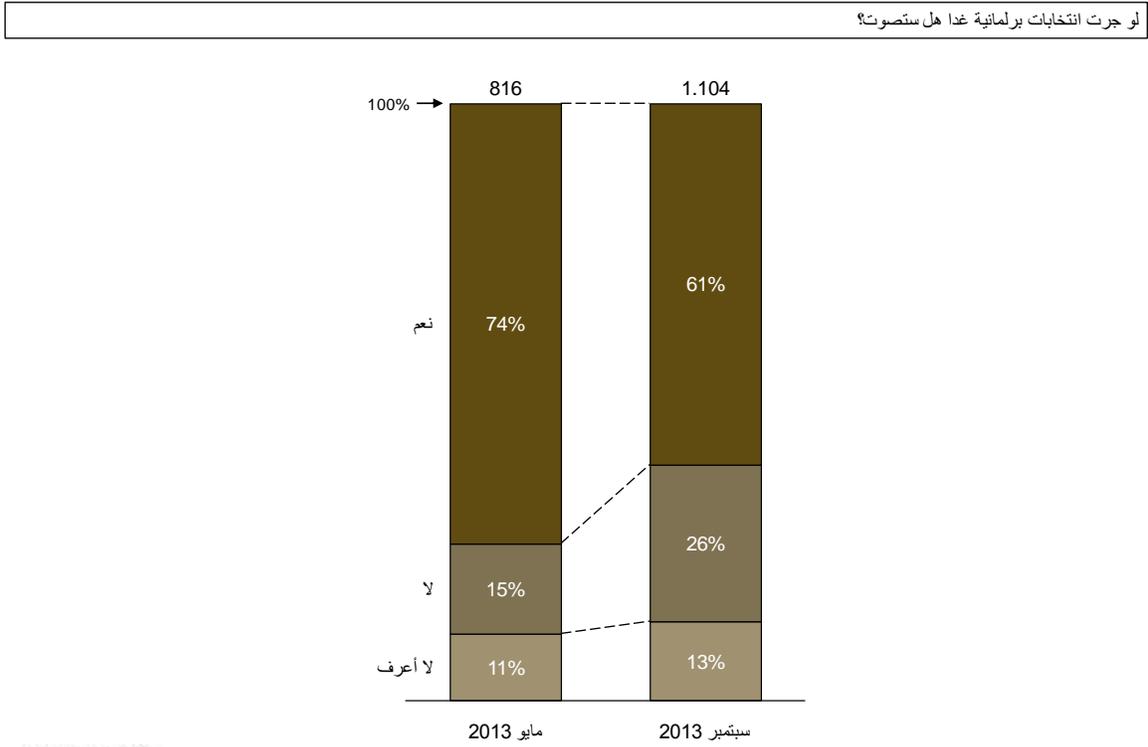
الرسم 11: يعتقد الليبيون ونحن متزايد أن الأحزاب السياسية ليست ضرورية للديمقراطية.



أعرب عدد أقل من الليبيين عن وجود نية لديهم للتصويت في الانتخابات البرلمانية المقبلة. اجاب 61 في المئة من الليبيين في سبتمبر بأنهم سيصوتون لو أجريت الانتخابات غداً، على النقيض من 74 في المئة في

مايو. بين الناخبين المحتملين، ما زال تحالف القوى الوطنية يحشد دعماً قوياً من الليبيين. ازداد دعم تحالف القوى الوطنية بين الناخبين المحتملين من 64 في المئة في مايو إلى 71 في المئة في سبتمبر.

الرسم 12: أغلبية أقل من الليبيين تعتزم التصويت في الانتخابات.

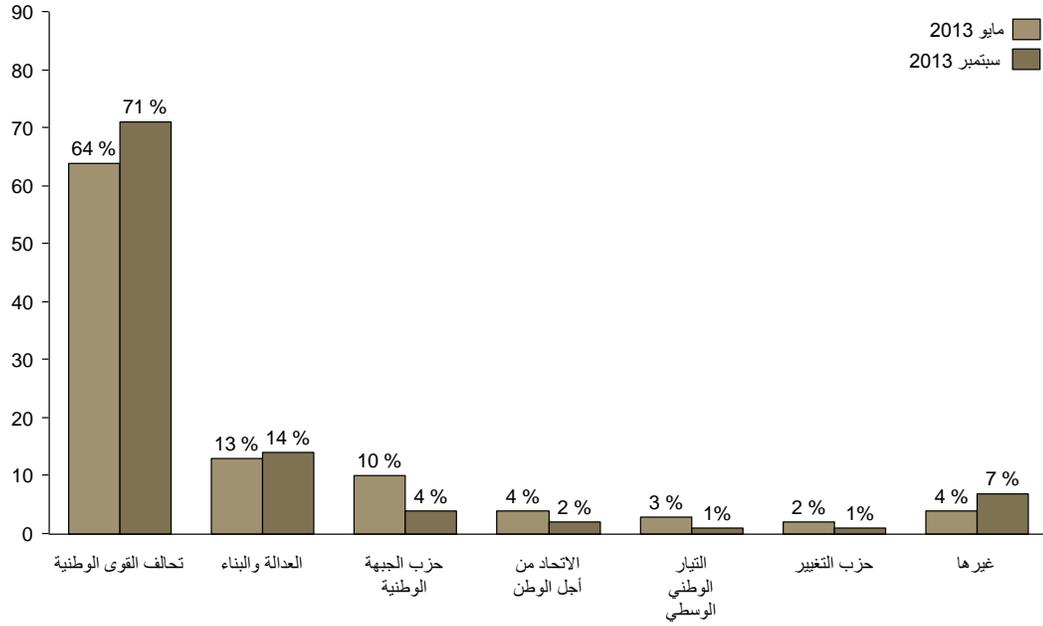


JMW Consulting

ازداد دعم تحالف القوى الوطنية بين الناخبين المحتملين من 64 في المئة في مايو إلى 71 في المئة في سبتمبر.

الرسم 13: لا يزال دعم تحالف القوى الوطنية مرتفعا بين الناخبين المحتملين.

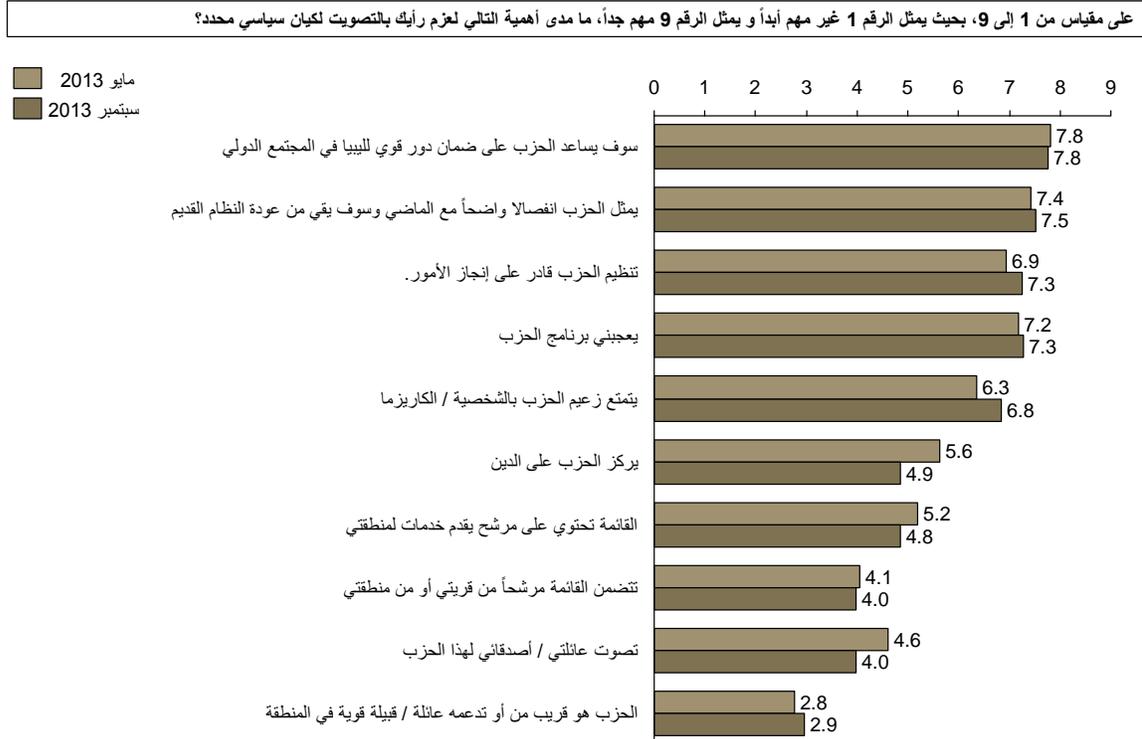
لصالح أي حزب سوف تصوت؟



JMW Consulting

عند تحديد أي حزب سيدعمون في الانتخابات، لا يزال الليبيون يعتبرون العوامل السياسية - كهوية الحزب، برامجه وأدائه - أكثر أهمية من العلاقات المحلية أو القبلية. بشكل عام، الليبيون أكثر عرضة للتصويت لصالح حزب سياسي إذا كان ينظر إليه على أنه: يعزز دور ليبيا دولياً؛ يمثل انفصلاً واضحاً عن النظام السابق وحصناً منيعاً ضد عودة أعضاء النظام السابق؛ كونه قادر تنظيمياً على إنجاز أهدافه؛ ويتمتع ببرنامج سياسي مفضل. الليبيون هم أقل عرضة لتفضيل حزب معين لأسباب تتعلق بالعلاقات المحلية والشخصية أو القبلية.

الرسم 14: "الدافع وراء دعم الناخبين للأحزاب الفردية عموماً هو طموحات، وليس العلاقات المحلية والقبلية."

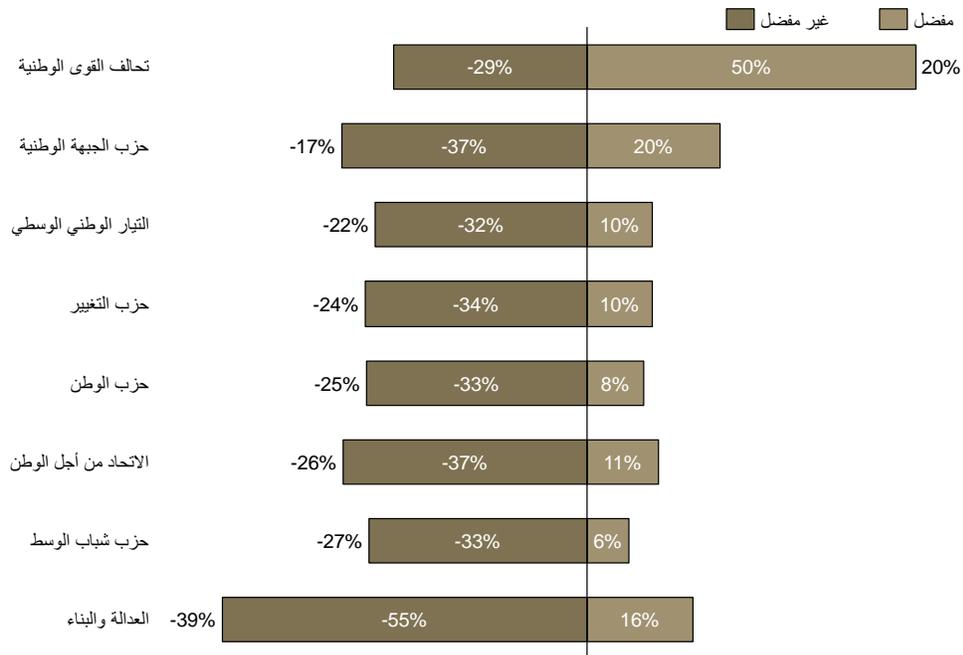


JMW Consulting

بالإضافة إلى شكوك الليبيين المتزايدة بالأحزاب الذي يعتبر جانباً حيويًا من الديمقراطية، ينظر المستطلعون في سبتمبر أيضاً إلى أحزاب معين بشكل أكثر سلباً مقارنة بشهر مايو. تحالف القوى الوطنية هو الحزب الوحيد الذي يحافظ على صافي أفضلية إيجابية (مفضل ناقص غير مفضل). لكل حزب آخر صافي أفضلية سلبية، لحزب العدالة والبناء أدنى صافي أفضلية سلبية قدرها 39 في المئة. كما تؤكد النتائج عدم معرفة الليبيين للعديد من الأحزاب، الأحزاب الوحيدة المتعرف عليها من قبل أكثر من نصف المستطلعين هي تحالف القوى الوطنية وحزب العدالة والبناء.

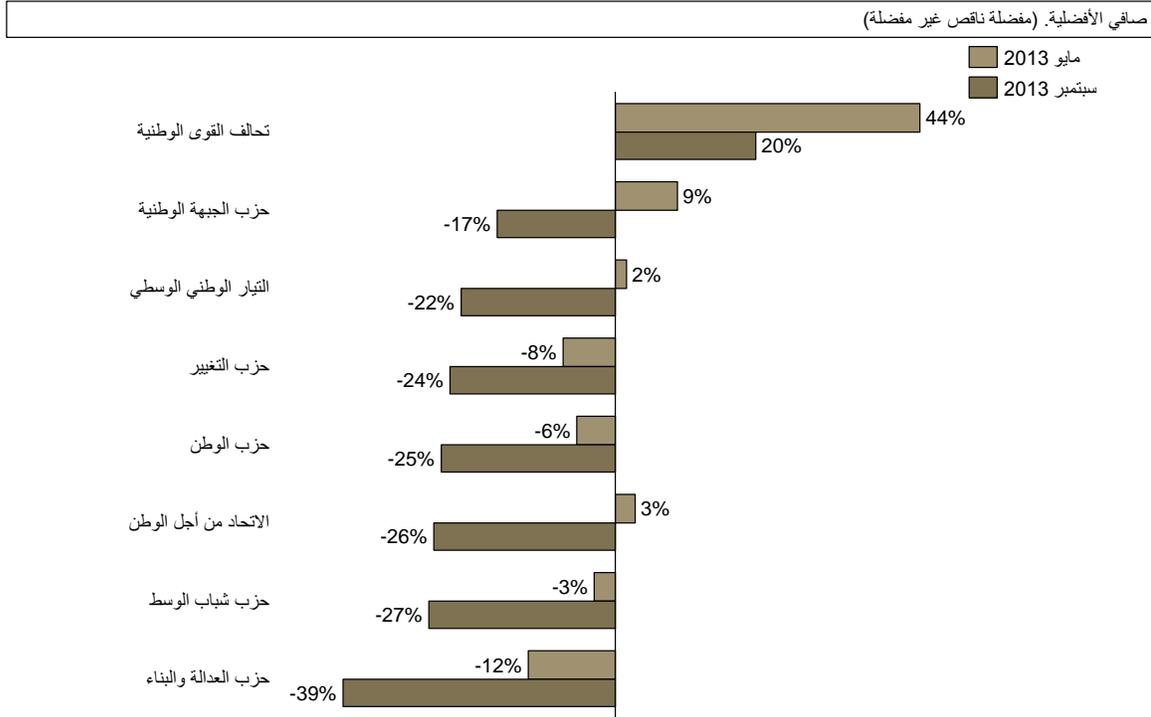
الرسم 15: تحالف القوى الوطنية هي الجهة الوحيدة مع تقييم إيجابي صافي الأفضلية.

لكل من التالي، من فضلك قل لي إذا كنت تشعر إيجاباً، سلباً عن الحزب، أو إذا كنت لا تعرف الحزب جيداً بما فيه الكفاية ليكون لديك رأي



عند مقارنة النتائج ببيانات الاستطلاع السابق، نلاحظ أن نسبة تأييد الحزب انخفضت لجميع الأحزاب. شهد حزب التغيير أصغر انخفاض (16 نقطة مئوية)، في حين كان لنسبة تأييد حزب الاتحاد من أجل الوطن أكبر انخفاض (29 نقطة مئوية).

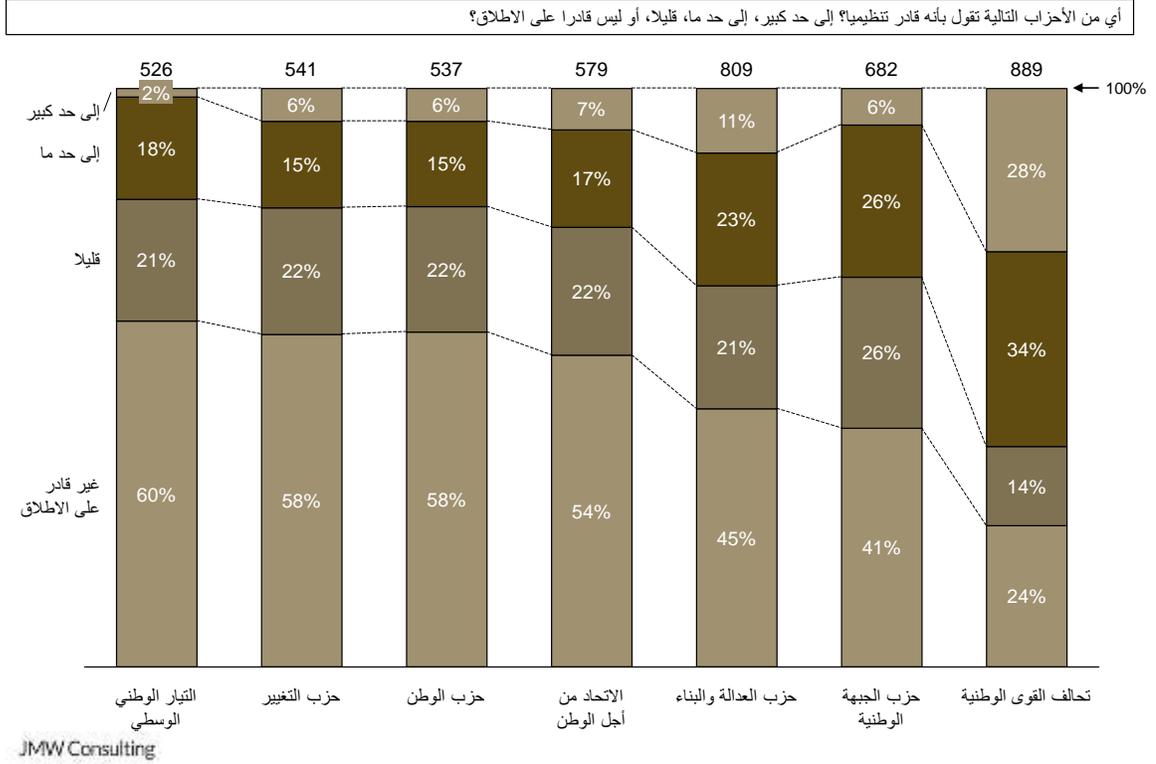
الرسم 16: يرى الليبيون الأحزاب السياسية سلبيًا بشكل متزايد. (ترتيب الأحزاب بحسب صافي الأفضلية)



JMW Consulting

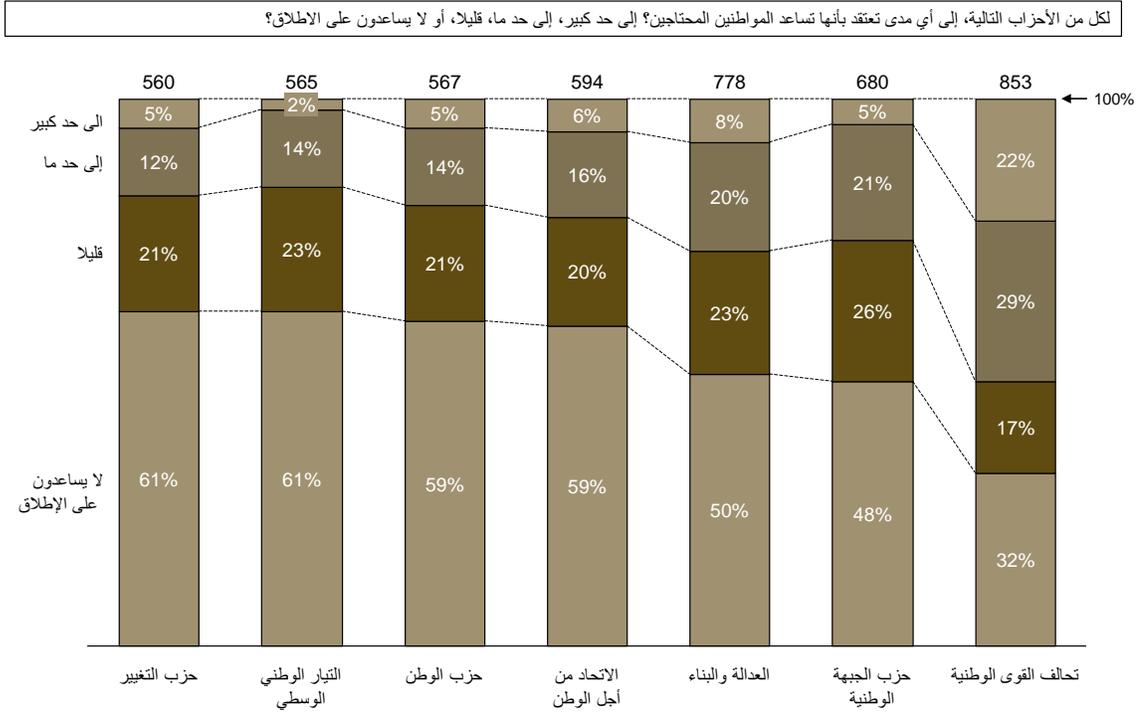
وفقا لغالبية الليبيين، تحافظ ثلاثة أحزاب فقط - تحالف القوى الوطنية ، الجبهة الوطنية، حزب العدالة والبناء - على درجة معينة من القدرة التنظيمية. غالبية الليبيين يشعرون أن بقية الأحزاب تفتقر إلى القدرة التنظيمية.

الرسم 17: ينظر الى تحالف قوى الوطنية كالحزب الذي يتمتع بأعلى درجة من القدرات التنظيمية.



عندما سئلوا أي من الأحزاب تساعد المواطنين المحتاجين، صنف غالبية الليبيون مرة أخرى تحالف القوى الوطنية، الجبهة الوطنية، وحزب العدالة والبناء في المراكز الثلاثة الأولى في ترتيب تنازلي. حتى بالنسبة لتحالف القوى الوطنية، والذي ينظر إليه على أنه مفيد للغاية للمواطنين المحتاجين، يعتقد نصف الليبيون أن الحزب مفيد إلى حد بسيط أو غير مفيد على الإطلاق.

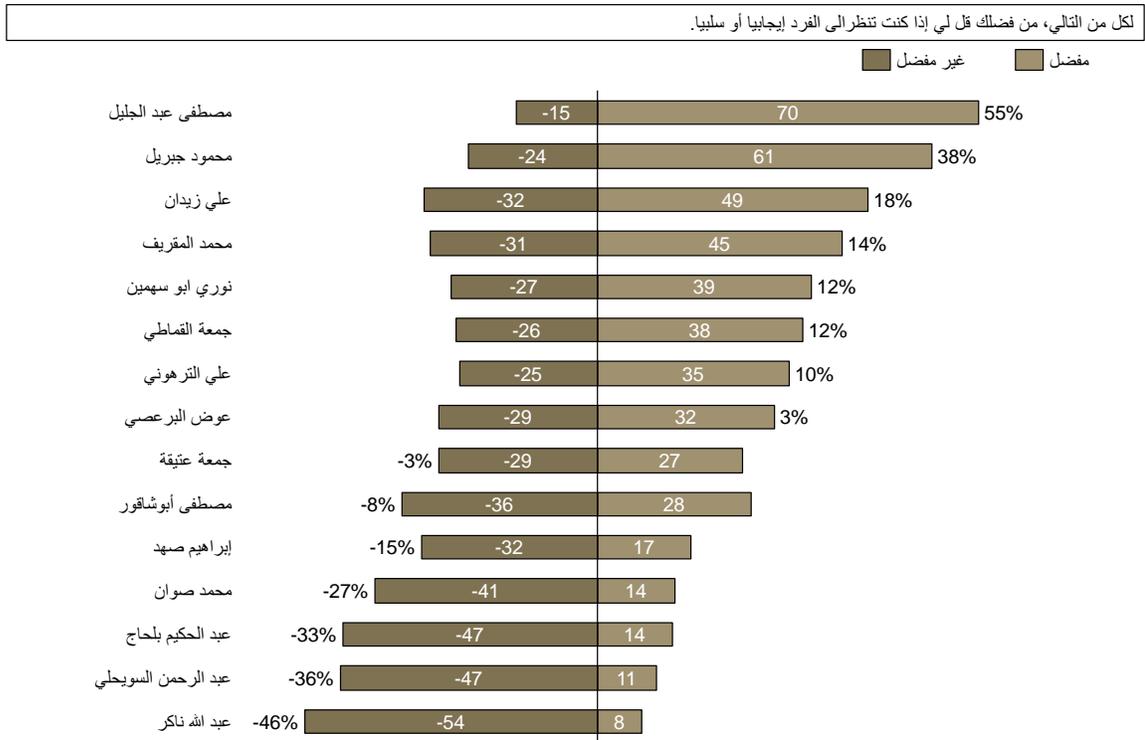
الرسم 18: ينظر إلى تحالف قوى الوطنية كحزب مفيدة للغاية للمواطنين المحتاجين.



JMW Consulting

على الرغم من وجهات النظر الليبيين غير المواتية للأحزاب السياسية، يميل القادة السياسيين أنفسهم إلى إثارة ردود فعل أكثر إيجابية. لرئيس المجلس الوطني الانتقالي السابق مصطفى عبد الجليل أعلى صافي أفضلية بين القادة السياسيين في ليبيا وتبلغ 55 في المئة، يليه رئيس الوزراء السابق المؤقت ورئيس تحالف القوى الوطنية محمود جبريل بـ 38 في المئة، ثم رئيس الوزراء الحالي علي زيدان بـ 18 في المئة. الليبيون أيضاً أكثر عرضة ليتعرفوا على القادة السياسيين مقارنة بالأحزاب السياسية. على سبيل المثال، تمكن 60 في المئة من الليبيين التعرف على علي الترهوني، رئيس التيار الوطني الوسطي، في حين أن 42 في المئة فقط من الليبيين قادرين على تحديد احدى وجهات نظر الحزب نفسه.

الرسم 19: يستحضر رئيس المجلس الوطني الانتقالي السابق مصطفى عبد الجليل أعلى صافي تصنيف للأفضلية للسياسيين الفرديين.

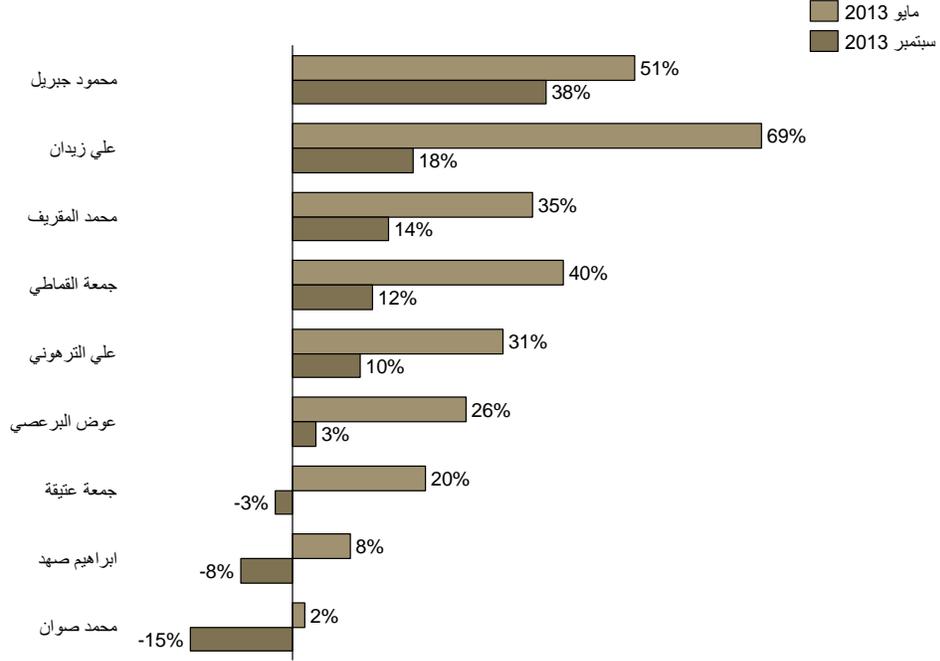


JMW Consulting

تراجع التأييد لكل زعيم سياسي مدرج من مايو الى سبتمبر 2013. المثال الأكثر حدة هو رئيس الوزراء علي زيدان، الذي شهد انخفاضاً في الأفضلية بلغ 51 نقطة مئوية.

الرسم 20: انخفضت أفضلية جميع القادة السياسيين.

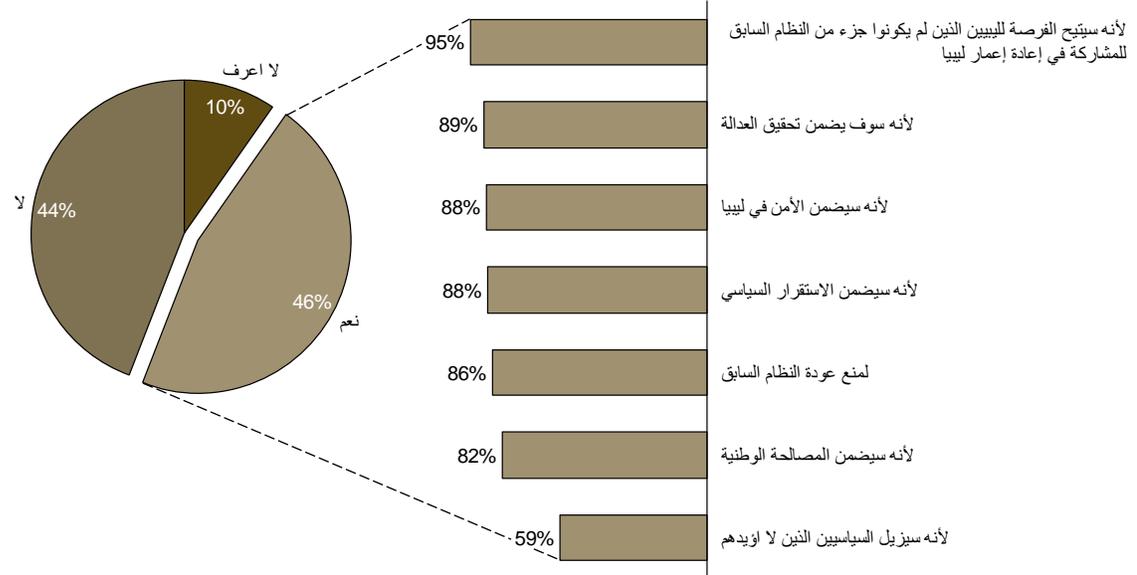
لكل من التالي، من فضلك قل لي إذا كنت تشعر إيجاباً، سلباً حيال الفرد



في 5 مايو، أصدر المؤتمر الوطني العام قانون العزل السياسي، وهو تشريع يمكن أن يستبعد مجموعة واسعة من المسؤولين ذوي الانتماءات السابقة مع نظام القذافي عن تولي مناصب عامة وعن قيادة الأحزاب السياسية لمدة عشر سنوات. أعداد متساوية تقريباً من الليبيين تدعم وتعارض القانون. يرى المؤيدون للقانون على أنه فرصة للناس الذين لم يكونوا جزءاً من النظام السابق للمشاركة في إعادة إعمار ليبيا. ويزعم المؤيدين أيضاً أن القانون سيضمن العدالة، ويحسن الأمن ويعزز الاستقرار السياسي، ويمنع عناصر نظام القذافي السابق من العودة إلى السلطة. وذكر غالبية المؤيدين أيضاً أن القانون من شأنه أن يستبعد السياسيين الذين لا يؤيدونهم، على الرغم من أن هذا التبرير كان الأقل ذكراً.

الرسم 21: يشعر مؤيدو قانون العزل السياسي بأنه سيوفر فرصاً لأولئك الذين لا صلة لهم بنظام القذافي لإعادة بناء ليبيا.

يوم 1 يونيو، أصدر المؤتمر الوطني العام قانون الاستبعاد السياسي الذي يحظر على أي شخص شغل منصب سياسي في نظام القذافي بين 1 سبتمبر 1969 و 23 أكتوبر 2011 من شغل مناصب المسؤولية على مدى السنوات الـ 10 المقبلة. هل توبّد هذا القانون؟

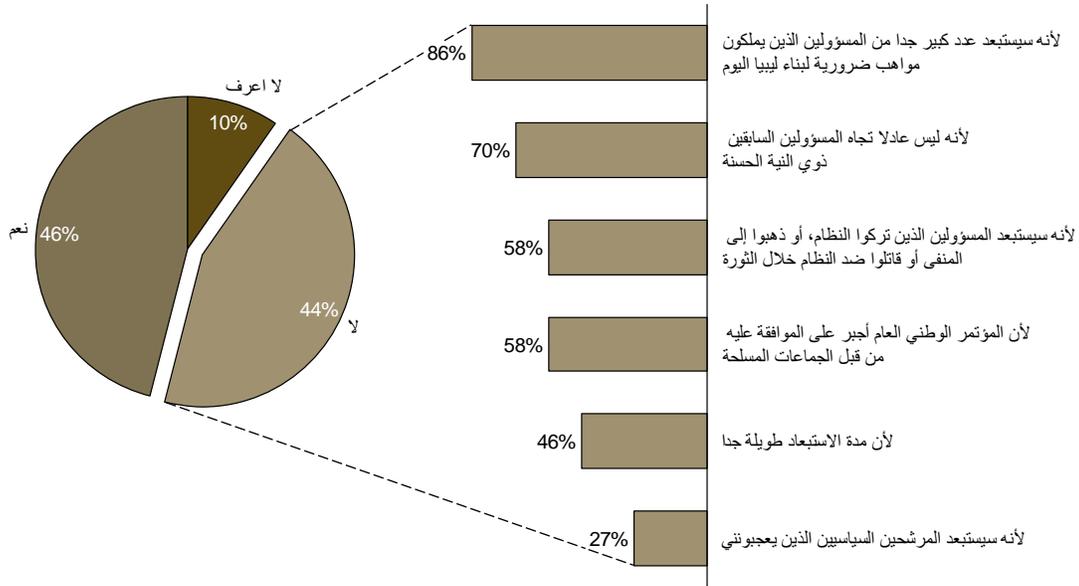


JMW Consulting

ضمن الـ 44 في المئة من الليبيين الذين يعارضون قانون العزل السياسي، يعتقد 86 في المئة ان هذا الاجراء من شأنه أن يستبعد الكثير من المسؤولين الموهوبين المطلوبة مساهماتهم لإعادة بناء ليبيا. أشار المعارضين أيضاً الى مخاوف بشأن كيف سيتم تنفيذ القانون، قلقين على وجه الخصوص أن ذلك من شأنه أن يؤثر ظلماً على مسؤولي النظام السابق ذوي النية الحسنة، وأنه سيضمحل أيضا العديد من الذين خدموا القذافي ولكنهم قاتلوا ضد النظام في عام 2011، أو أن فترة الاستبعاد التي تبلغ 10 أعوام هي فترة طويلة جداً. وبالمثل، لا يوافق 58 في المئة من المعارضين على العملية التي أصدر فيها المؤتمر الوطني العام القانون، مؤكدين أن الجماعات المسلحة قامت بإكراه السلطة التشريعية. 27 في المئة من معارضي القانون تستند معارضتهم على استبعاد القانون للسياسيين الذين يعجبونهم.

الرسم 22: يخشى معارضو قانون العزل السياسي أنه سيستبعد المسؤولين الضروريين لإعادة بناء ليبيا.

يوم 1 يونيو، أصدر المؤتمر الوطني العام قانون الاستبعاد السياسي الذي يحظر على أي شخص شغل منصب سياسي في نظام القذافي بين 1 سبتمبر 1969 و 23 أكتوبر 2011 من شغل مناصب المسؤولية على مدى السنوات الـ 10 المقبلة. هل تؤيد هذا القانون؟



JMW Consulting

7 وضع دستور جديد

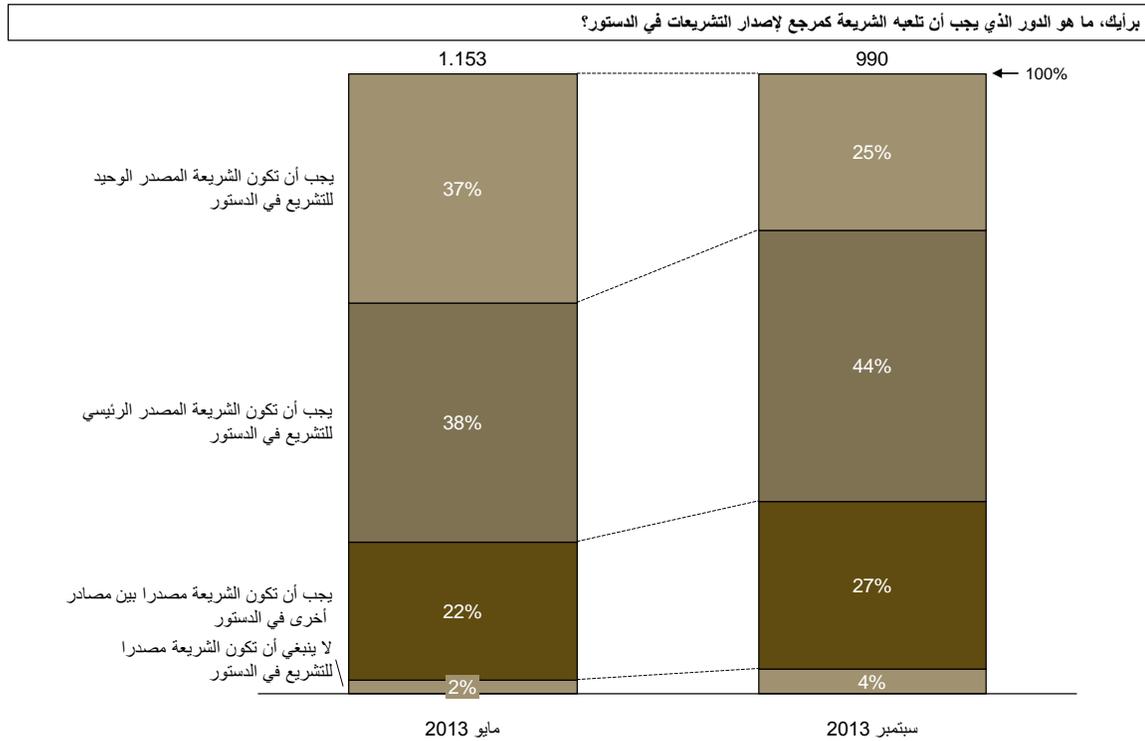
ملخص:

- انخفضت نسبة الليبيين الذين يعتقدون أنه يجب أن تكون الشريعة الإسلامية هي المصدر الوحيد للتشريع في الدستور من مايو الى سبتمبر 2013.
- تشعر الغالبية العظمى من الليبيين أن الدستور يجب أن يضمن الحقوق الاقتصادية والمدنية والسياسية كذلك.
- يعتقد الليبيون أن الخبراء القانونيين وممثلي المجتمع المدني يجب أن يكونوا ممثلين في هيئة صياغة الدستور. وتعارض غالبية الليبيين وجود زعماء القبائل والأحزاب السياسية في الهيئة.
- يؤيد غالبية الليبيين فكرة الحصص لضمان تمثيل النساء والمكونات الثقافية في هيئة صياغة الدستور، على الرغم من 72 في المئة من الليبيين يعتقدون أنه ينبغي خفض الحصص الحالية للمكونات الثقافية.

في شهر مارس عام 2013، أعلن المؤتمر الوطني العام أن ليبيا ستجري انتخابات وطنية لاختيار هيئة صياغة الدستور (يشار إليها أيضاً كلجنة الستين). في يوليو، وافق المجلس التشريعي على قانون الانتخابات لاختيار أعضاء الهيئة، وحجز القانون ستة مقاعد للنساء ومقعدان لكل من المكونات الثقافية، الأمازيغ، والتبو، والطوارق.

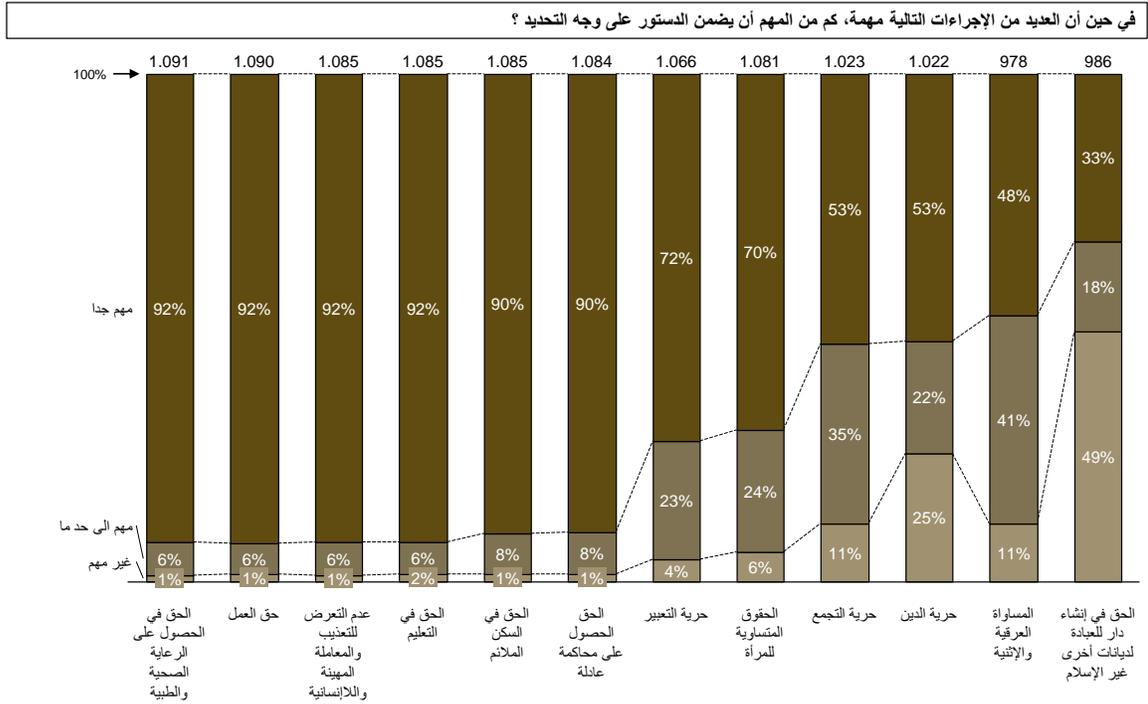
قال 37 في المئة من الليبيين في مايو 2013، بأن الشريعة أو القانون الإسلامي يجب أن يكون المصدر الوحيد للتشريع في الدستور. انخفض هذا الرقم إلى 25 في المئة في سبتمبر 2013. وبالمثل، في حين أن نسبة الليبيين الذين يعتقدون أن الشريعة الإسلامية يجب أن تكون المصدر الرئيسي للتشريع ازدادت، نشعر حصة أكبر من الليبيين بأنه يجب إدراج الشريعة في الدستور كمصدر من بين مصادر أخرى.

الرسم 23: انخفاض دعم الشريعة كالمصدر الوحيد للتشريع في الدستور.



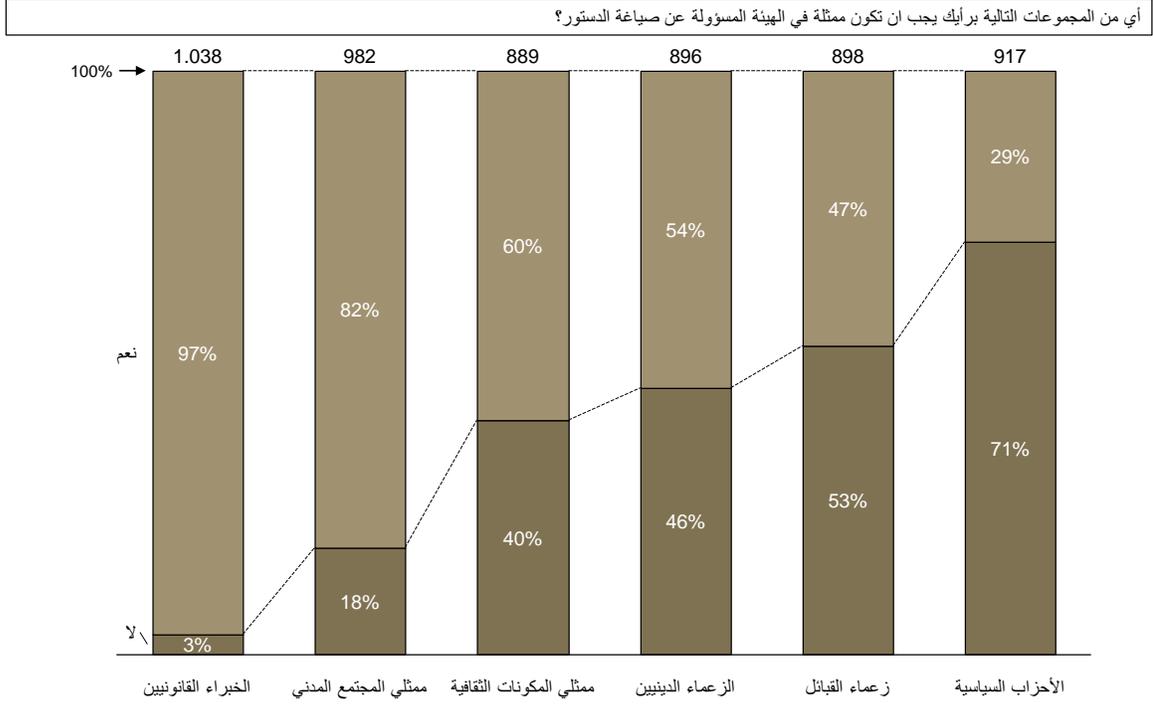
تعتقد الغالبية العظمى من الليبيين أنه ينبغي أن ينص الدستور على الحقوق الاقتصادية والمدنية، والسياسية الأساسية. فيما يتعلق بالحقوق الاقتصادية، يشعر ما لا يقل عن 90 في المئة من الليبيين أنه من المهم جداً شمل الحق في الرعاية الصحية والطبية، والعمالة، والتعليم، والسكن الملائم في الدستور. تدعم أغلبية قوية أيضاً أحكاماً لضمان عدم التعرض للتعذيب والحق في محاكمة عادلة. يرى 70 في المئة من الليبيين أن الحقوق المتساوية للمرأة مهمة جداً. يبدو أن الليبيين أكثر انقساماً، ومع ذلك، على أهمية الضمانات الدستورية المحددة لحرية التجمع وحرية الدين.

الرسم 24: أعرب الليبيون عن تأييد واسع النطاق للضمانات الدستورية للعديد من الحقوق الاقتصادية والمدنية، والسياسية.



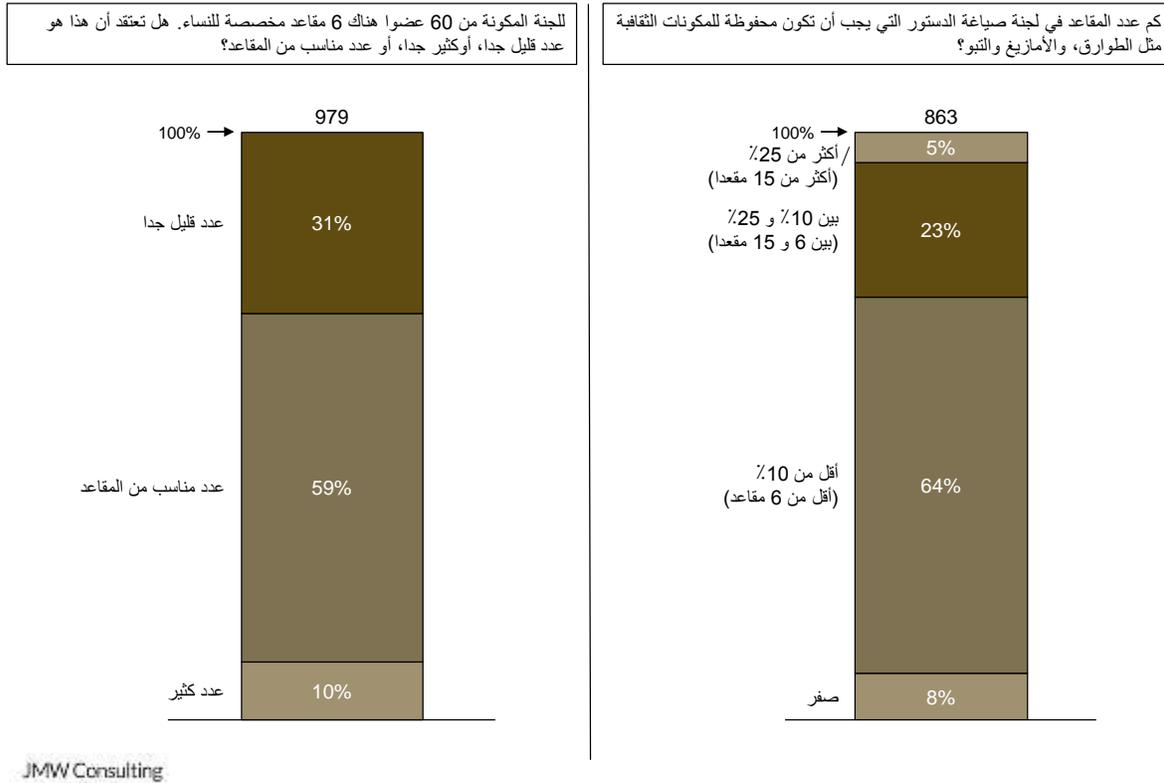
تعتقد أغلبية قوية من الليبيين أنه ينبغي أن يدرج الخبراء القانونيون وممثلي المجتمع المدني في هيئة صياغة الدستور. تعارض أغلبية إدراج زعماء القبائل والأحزاب السياسية، في حين ينقسم الرأي العام حول ما اذا يجب أن يلعب القادة الدينيون دورا في صياغة الدستور.

الرسم 25: يؤيد الليبيون إدراج خبراء قانونيين وممثلي المجتمع المدني في هيئة صياغة الدستور.



في حين يدعم الليبيون الحصص التي من شأنها ضمان تمثيل المرأة والمكونات الثقافية (الأمازيغ، والتبو، والطوارق) في هيئة صياغة الدستور المؤلفة من 60 عضواً، تعتقد الأغلبية أن الحصص الحالية على النحو المبين في قانون يوليو 2013 الانتخابي هي كافية. يدعم 59 في المئة من الليبيين الكوتا النسائية الحالية المؤلفة من ستة مقاعد (10 في المئة من العدد الكلي للمقاعد). في حين يعبر 92 في المئة من الليبيين عن الدعم لبعض أشكال الكوتا لضمان تمثيل المكونات، ويدعم 74 في المئة خفض الحصص الحالية التي توفر مقعدين لكل من الأمازيغ، والتبو، والطوارق.

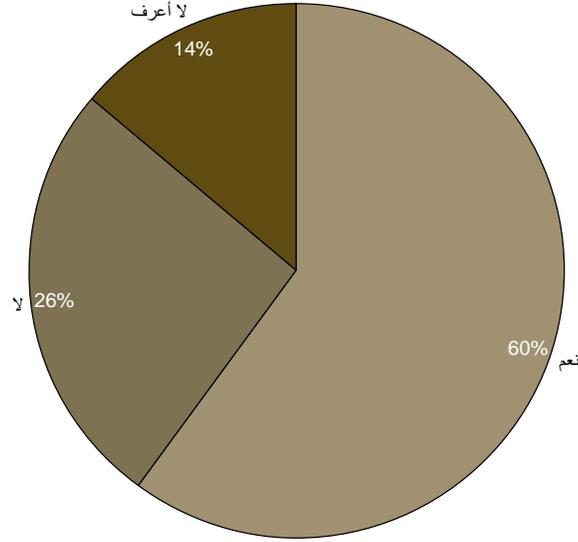
الرسم 26: دعم قوي لحصص يضمن تمثيل المرأة والمكونات الثقافية في جمعية صياغة الدستور.



في حين أن الغالبية العظمى من الليبيين ينوون التصويت في انتخابات هيئة صياغة الدستور، أجاب ما يقرب من الربع بأنهم لا ينوون التصويت.

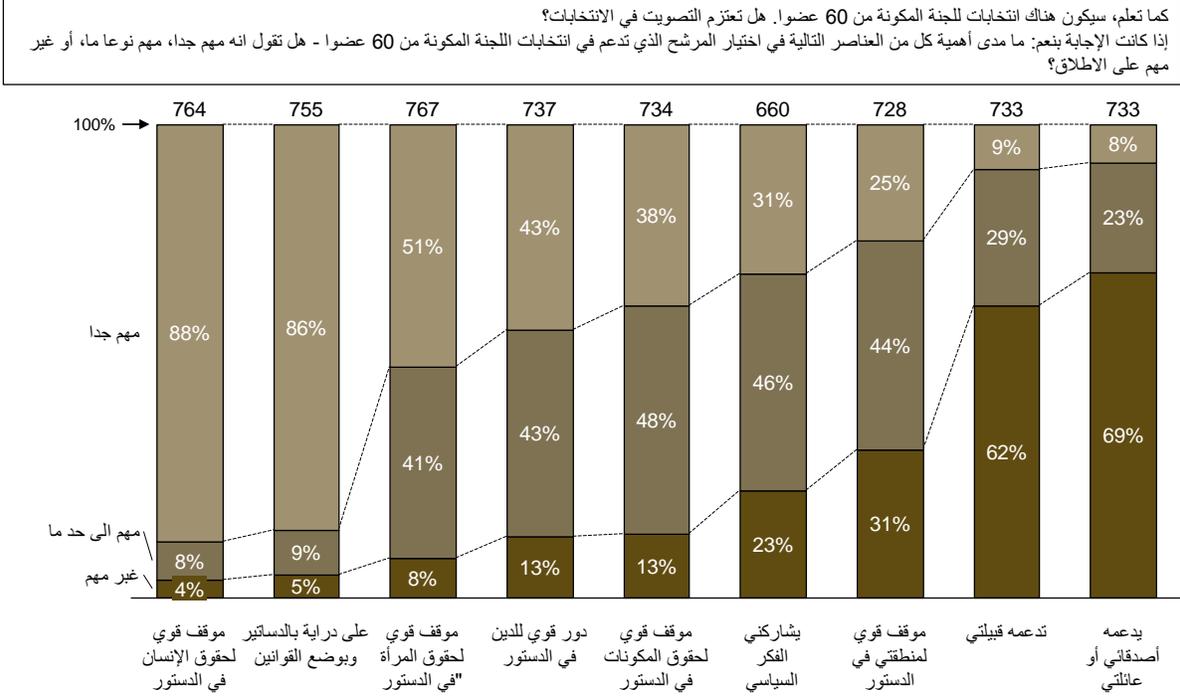
الرسم 27: ستون في المئة من الليبيين ينوون التصويت في الانتخابات القادمة لاختيار جمعية صياغة الدستور.

كما تعلم، سيكون هناك انتخابات لـ 60 عضو في اللجنة. هل تعتزم التصويت في الانتخابات؟



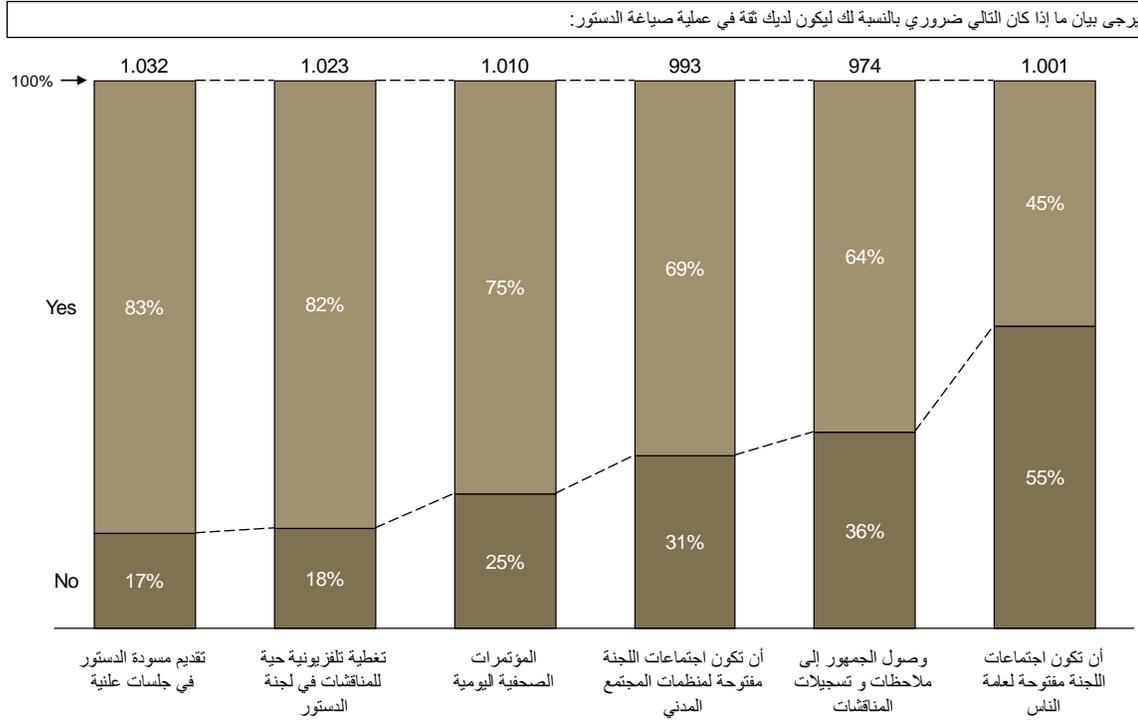
96 في المئة من الناخبين المتوقعين يرون أنه من المهم أو المهم إلى حد ما أن يتعهد المرشحين بإدراج حقوق الإنسان في الدستور. وبالمثل، 95 في المئة من الناخبين المحتملين يقدرون الخبرة القضائية والدستورية المرشح. لا يعتقد الليبيون عموماً أن العلاقات الشخصية أو القبلية هي عامل مهم في اختيار مرشح لهيئة صياغة الدستور.

الرسم 28: يريد الليبيون أن يظهر أعضاء هيئة صياغة الدستور الدعم لحقوق الإنسان وأن يكون لديهم خبرة قانونية.



يقدر الليبيون الشفافية في عملية صياغة الدستور. تدعم الأغلبية آليات رسمية لضمان الشفافية، مثل جلسات الاستماع العامة والحصول على الملاحظات وتسجيلات من المناقشات الدستورية. يأمل المستطلعين أيضاً في الحصول على المعلومات في الوقت المناسب وبشكل متواصل بشأن عملية الصياغة من خلال التغطية التلفزيونية الحية للإجراءات والمؤتمرات الصحفية اليومية.

الرسم 29: أعرب المواطنون عن رغبة قوية لعملية صياغة الدستور شفافة مع جهود منتظمة لإطلاع الجمهور.



JMW Consulting

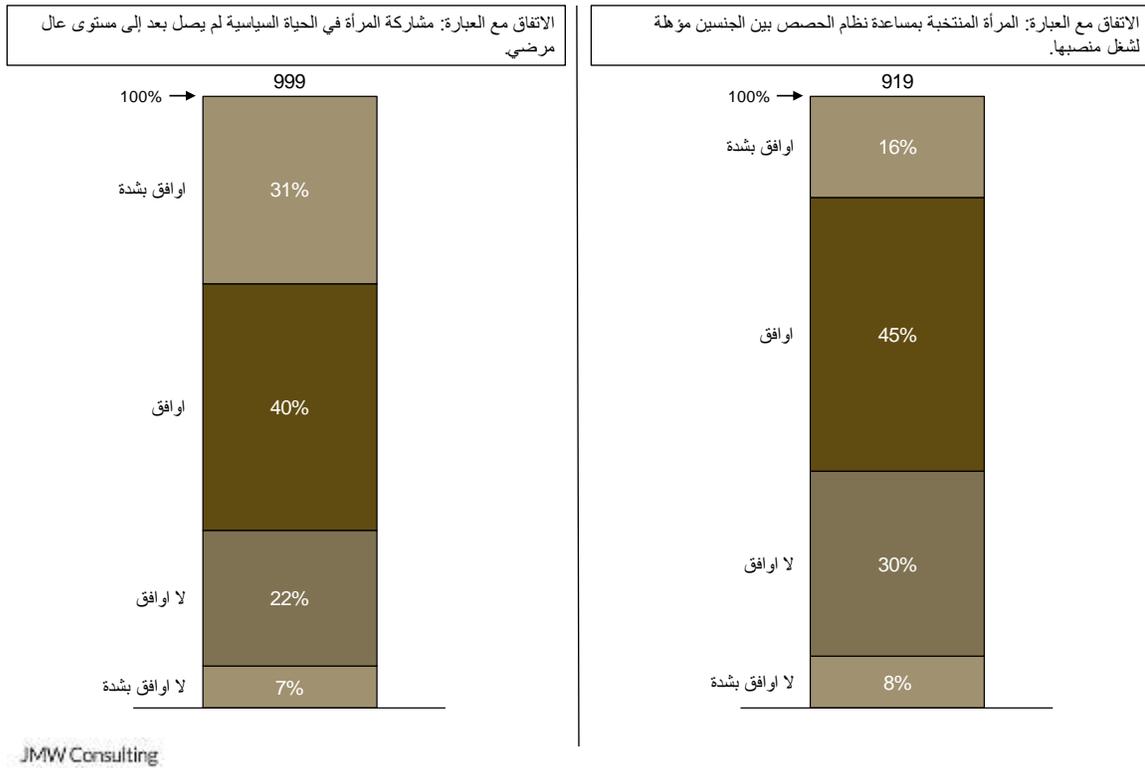
8 المرأة

ملخص:

- يعتقد غالبية الليبيين أنه يجب أن تلعب المرأة دورا أكبر في العملية السياسية.
- يدعم 78 في المئة من الليبيين الكوتا لضمان تمثيل المرأة في البرلمان القادم.

يستكشف هذا القسم مواقف الليبيين تجاه أدوار المرأة في السياسة والاقتصاد. 71 في المئة من الليبيين يتفقون على أن نسبة مشاركة النساء في الحياة السياسية في ليبيا لم تصل بعد إلى مستوى مرض. وبالمثل، يشعر غالبية الليبيين أن النساء المنتخبات من خلال الحصص بين الجنسين مؤهلات لشغل مناصبهن.

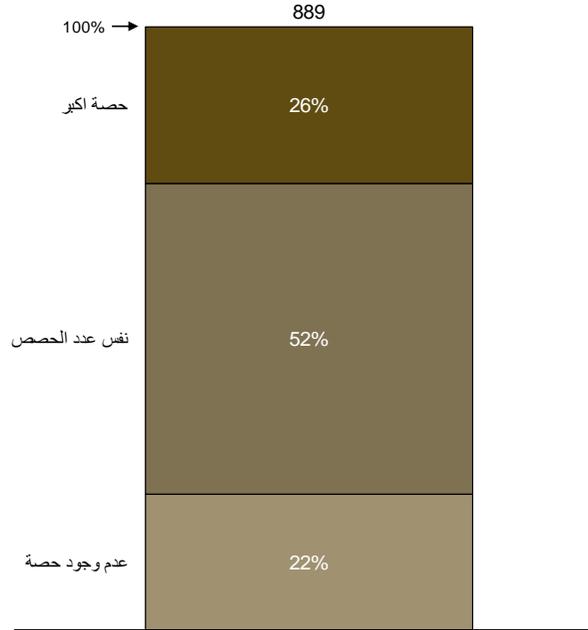
الرسم 30: غالبية الليبيين يعتقدون أنه يجب أن تلعب المرأة دورا أكبر في السياسة.



عند سؤالهم عما إذا كانوا سيدعمون حصة لتمثيل المرأة في الانتخابات البرلمانية المقبلة (عند اعتماد دستور جديد)، 78 في المئة من الليبيين يدعمون الحفاظ على نفس الحصة من انتخابات يوليو 2012.² ربع الليبيين يعتقدون أن الحصص ينبغي أن تكون أعلى.

الرسم 31: تأييد واسع لنظام الحصص لضمان تمثيل المرأة في الانتخابات البرلمانية المقبلة في ليبيا.

كما تعلم، كان هناك حصص في انتخابات المؤتمر الوطني العام الماضية. تم انتخاب اثنين وثلاثين امرأة من خلال نظام الحصص وانتخبت امرأة واحدة كمستقلة. ونتيجة لذلك، يتم شغل 17 في المئة (33 امرأة) من المقاعد المؤتمر الوطني العام من قبل النساء. هل ستؤيد نفس عدد الحصص في الانتخابات البرلمانية المقبلة، أو حصة أكبر في الانتخابات المقبلة، أو عدم وجود حصص في الانتخابات القادمة؟



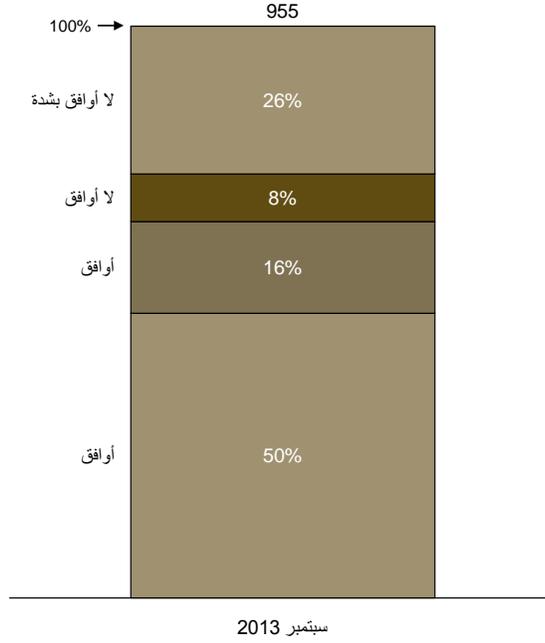
JMW Consulting

² انتخابات المؤتمر الوطني العام يوليو 2012 طلبت من الأحزاب السياسية تقديم قوائم متناوبة حيث تناوبت الاسماء المطروحة على الجنسين. وطلب من الأحزاب التي ترشح قوائم المرشحين في مناطق متعددة أيضا ضمان وضع النساء المرشحات في الجزء العلوي من نصف القوائم المقدمة. في ظل هذا النظام، تم انتخاب 32 امرأة من القوائم الحزبية (40 في المئة من مجموع المقاعد المخصصة للمرشحين قائمة الحزب). من 120 مقعدا مخصصة للمرشحين الأفراد فازت 1 امرأة واحدة بمقعد، وبذلك يصبح مجموع تمثيل المرأة في المؤتمر الوطني العام في وقت افتتاحه إلى 33 من أصل 200، أو ما يقرب من 17 في المئة.

يوافق ثلثي الليبيين أو يوافقون بشدة على أنه ينبغي أن يكون للرجال أولوية على النساء في العمل. يبدو أن الليبيين منقسمين بشأن هذه المسألة، مع أجزاء كبيرة تفضل الإجابات الأكثر تطرفاً مقارنة بالاستجابات المعتدلة.

الرسم 32: يتفق غالبية الليبيون على أنه يجب أن يكون للرجال أولوية على المرأة في العمل.

مايو 2013: الاتفاق على البيان: "الرجال لديهم الأولوية على المرأة في العمل"
سبتمبر 2013: الاتفاق على البيان: "ينبغي أن يكون للرجال الأولوية على المرأة في العمل"



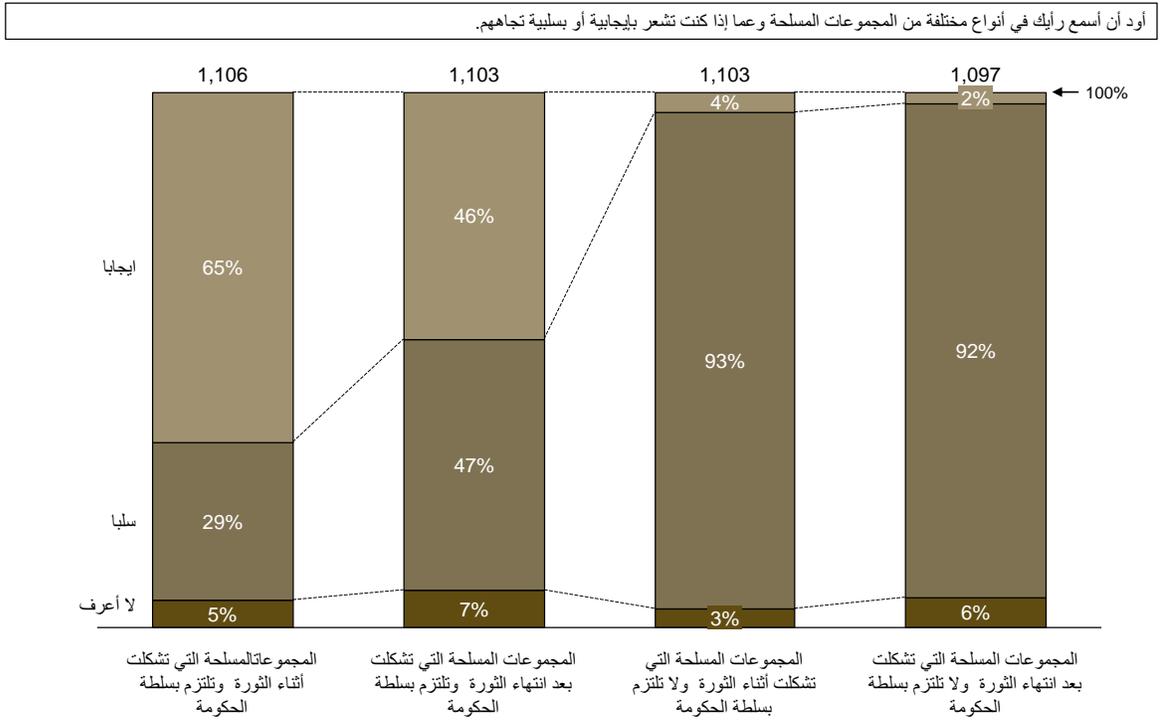
9 المجموعات المسلحة

ملخص:

- لدى الليبيين تصورات أكثر إيجابية حول المجموعات المسلحة التي تشكلت أثناء الثورة مقارنة بتلك التي تشكلت بعد الثورة، على الرغم من لديهم آراء سلبية عن أي مجموعات مسلحة لا تلتزم حالياً بسلطة الحكومة.
- يدعم غالبية الليبيين الجهود الرامية إلى نزع سلاح جميع المجموعات المسلحة، على الرغم من أن هناك المزيد من التسامح للسماح للجماعات التي تلتزم سلطة الحكومة على البقاء مسلحة.
- يعتبر تجريم حيازة الأسلحة النارية الأسلوب الأفضل لنزع سلاح المجموعات المسلحة.

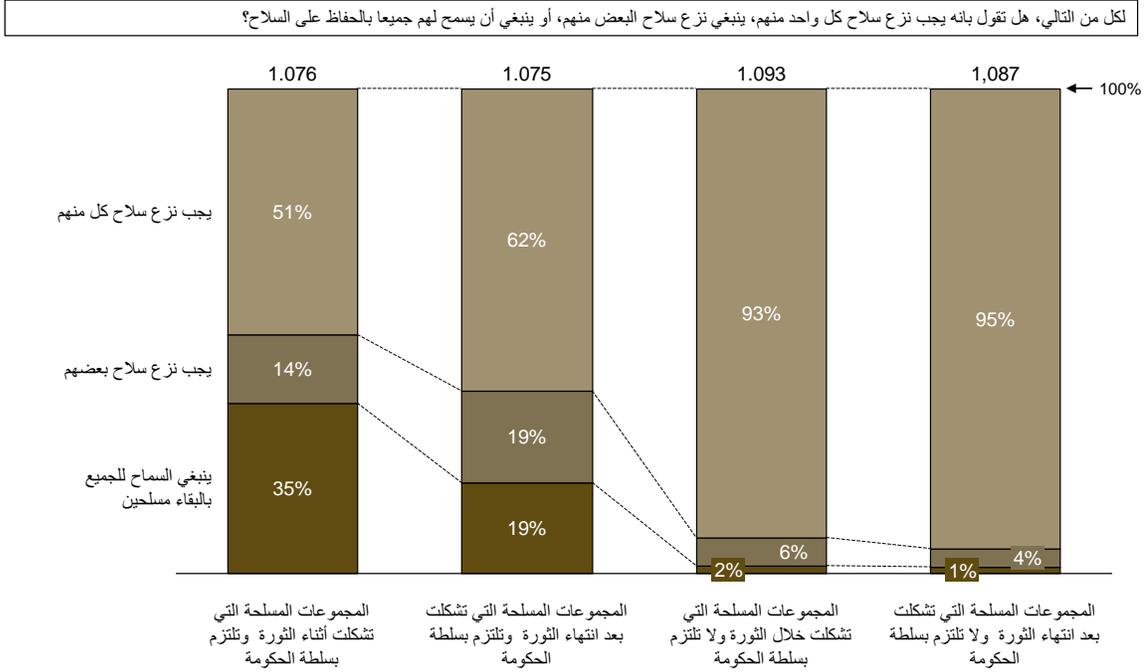
توقيت تشكيل المجموعات المسلحة، سواء تم إنشاؤها في عام 2011 لمكافحة نظام القذافي أو بعد سقوط نظام القذافي يؤثر على كيفية رؤية الليبيين للمجموعة، كان سلباً أم إيجاباً، تنتزع المجموعات التي شكلت لمحاربة القذافي وجهات نظر أكثر إيجابية. العامل الأكثر أهمية الذي يؤثر على الرأي العام بالمجموعات المسلحة، ومع ذلك، هو ما إذا كانت تلتزم حالياً بسلطة الحكومة. تثير المجموعات التي لا تلتزم بسلطة الحكومة ردود فعل سلبية قوية بين الليبيين.

الرسم 33: غالبية قوية من الليبيين ينظرون إلى المجموعات المسلحة التي لا تلتزم بسلطة الحكومة سلباً.



يعتقد غالبية الليبيين أنه يجب نزع سلاح جميع أنواع المجموعات المسلحة، بغض النظر عن تاريخ تشكيلها، و بغض النظر عن كونها تستجيب حالياً لسلطة الحكومة. يتقلص دعم الليبيين للجهود الرامية إلى نزع سلاح مجموعة معينة إذا رأوا أن المجموعة تطيع الحكومة، وإذا ما تشكلت في عام 2011 لمكافحة نظام القذافي.

الرسم 34: يدعم أغلبية الليبيين نزع سلاح الميليشيات، وخاصة تلك التي لا تتقيد بسلطة الحكومة.



هناك نسبة كبيرة من الليبيين تعتقد أنه يجب نزع سلاح المجموعات المسلحة من خلال سن القوانين التي تجرم الأسلحة النارية، على الرغم من وجود أغلبية أصغر أيضاً تدعم تقديم تعويض نقدي للمجموعات المسلحة لتسلم الأسلحة، أو السماح باستخدام القوة لنزع سلاح هذه المجموعات.

الرسم 35: التدابير القانونية لتجريم الأسلحة النارية هي الطريقة الأكثر شعبية لنزع السلاح.

